STUDY GUIDE

ARAB LEAGUE

IHSAN MUN

المحتويات

١. رسالة من الأمين العام
٢. رسالة من وكيل ووكيلة الأمين العام
٣. مقدمة حول العالم العربي
٣.١ الموقع الجغرافي للعالم العربي
٣.٢ الأهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية
٤. الموارد الطبيعية والممرات البحرية
٤.١ النفط والغاز
٤.٢ قناة السويس
٤.٣ باب المندب ومضيق هرمز
٥. الجذور التاريخية للتدخل الأجنبي
٥.١ الإرث الاستعماري
٥.٢ اتفاقية سايكس بيكو
٥.٣ آثار الاستعمار على العالم العربي
٦. النفوذ الأمريكي والغربي في العالم العربي
٦.١ النفوذ السياسي
٦.٢ النفوذ العسكري
٦.٣ العقوبات والاستثمارات الأجنبية
٧. النفوذ الروسي والصيني في المنطقة
٧.١ النفوذ الروسي
٧.٢ الاستثمارات الصينية
٧.٣ التنافس الدولي في المنطقة العربية
٨. النفوذ الإقليمي في العالم العربي
٨.١ النفوذ الإيراني
٨.٢ النفوذ التركي
٨.٣ التنافس الإقليمي في الشرق الأوسط
٩. الربيع العربي وتأثيره على المنطقة
٩.١ التغيرات السياسية بعد ٢٠١١
٩.٢ التدخلات الخارجية بعد الربيع العربي
٩.٣ تأثير الربيع العربي على الاستقرار الإقليمي
١٠. الصراعات والأزمات في العالم العربي
١٠.١ القضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني الإسرائيلي
١٠.٢ الحرب في سوريا
١٠.٣ الحرب في اليمن
١٠.٤ الأزمة السودانية
١٠.٥ الوضع في ليبيا بعد ٢٠١١
١١. أشكال النفوذ الأجنبي الحديثة
١١.١ النفوذ الاقتصادي

IHSAN MUN

المحتويات

١١.٣ الحروب المعلوماتية والأمن السيبراني
١٢. دور المنظمات والتحالفات
١٢.١ دور جامعة الدول العربية
١٢.٢ دور المنظمات الدولية
١٢.٣ دور التحالفات الإقليمية
١٣. الوضع السياسي الحالي والتحديات المستقبلية
١٣.١ الوضع السياسي الحالي في العالم العربي
١٣.٢ تحديات السيادة العربية
١٣.٣ الأمن الغذائي والمائي
١٣.٤ مستقبل الاستقرار في المنطقة
١٤. أسئلة يجب الإجابة عليها
١٥. المراجع

IHSAN MUN

٢. رسالة من وكيل ووكيلة الأمين العام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نود نحن كنزي الألفي ومحمد جحا بالترحيب بكم في لجنتنا التي تحاكي جامعة الدول العربية الذي تحاول أن تحل مشاكل عالمنا العربي المختلفة الاقتصادية والسياسية والأمنية والفكرية

لطالما الوطن العربي كان مطمع للأعداء والغزاة من بداية التاريخ حتى يومنا هذا وهذا بكثرة موارده وثرواته

مناقشتنا من النفوذ الأجنبي من قديم الزمن حتى يومنا هذا إلى الربيع العربي إلى الصراعات الموجودة اليوم في عالمنا العربي في فلسطين والسودان واليمن وغيرها ومناقشة الأخطار على المنطقة والبلدان المجاورة و الاجتماع لحل هذه المشاكل يحتاج إلى أشخاص واعيين بواقع العالم العربي والمخاطر التي تهدد أمنه والطامعين فيه ومدركين لقيمة السياسة

ونود أن نعرب عن ثقتنا بأنكم هؤلاء الأشخاص القادرون على مناقشة مواضيع اللجنة بوعي و الاجتماع على طاولة واحدة لحل هذه المشاكل وتقديم حلول دبلوماسية لإنهاء المشاكل في المنطقة وتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة

ونأمل أن يكون هذا الدليل الإرشادي مساعدا لكم في فهم محاور اللجنة

نشكركم...

كنزي الألفي ومحمد جحا- وكيل ووكيلة الأمين العام- İHSANMUN'26

٣. مقدمة حول العالم العربي

كان العالم العربي عبر التاريخ من أهم مناطق العالم من الناحية السياسية والاقتصادية والثقافية والاستراتيجية. والعالم العربي ليس فقط مجموعة من الدول التي تشترك في لغة أو جغرافيا واحدة، بل هو كيان متنوع يقع في مركز تاريخ البشرية والأديان وطرق التجارة والجغرافيا السياسية العالمية. يمتد العالم العربي من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي، وهو منطقة واسعة احتضنت أقدم الحضارات في تاريخ الإنسان، كما أنه يضم في الوقت نفسه أهم وأكثر مناطق النظام الدولي الحديث حساسية وتأثيرا. وتملك الدول العربية تنوعا كبيرا في الجماعات العرقية واللغوية والدينية، ومن بينها الأكراد والأرمن والأمازيغ وغيرهم. ويبلغ عدد سكان العالم العربي، الذي تعيش فيه كل هذه المجتمعات المختلفة، حوالي 470 مليون نسمة.

تأسست جامعة الدول العربية في 22 مارس عام 1945 في القاهرة، مصر. واليوم، تشكل الدول الأعضاء الـ22 تحت مظلة جامعة الدول العربية واحدة من أهم المناطق التي تؤثر في السياسة العالمية. وتشمل هذه الدول المملكة العربية السعودية، ومصر، والعراق، وسوريا، والأردن، ولبنان، وفلسطين، واليمن، وعُمان، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، والبحرين، والكويت، والمغرب، والجزائر، وتونس، وليبيا، والسودان، والصومال، وجيبوتي، وجزر القمر، وموريتانيا. وتتعاون هذه الدول داخل جامعة الدول العربية في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية.

في العصر الحديث، واجه العالم العربي العديد من المشكلات مثل إرث الاستعمار، والتدخلات الخارجية، والصراعات الإقليمية، والتبعية الاقتصادية، والتوترات المذهبية، وعدم الاستقرار السياسي. وخاصة في القرن العشرين، وبعد سقوط الدولة العثمانية، ازداد تأثير الدول الأوروبية في المنطقة، ثم دخلت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في صراع من أجل النفوذ خلال فترة الحرب الباردة. أما اليوم، فقد أصبح العالم العربي ساحة تنافس متعددة الأقطاب مع تأثير قوى مثل الصين وروسيا وإيران وتركيا.

بعد الربيع العربي، أصبحت التحولات السياسية والحروب الأهلية والأزمات الاقتصادية سببا في زيادة ضعف الاستقرار الإقليمي. وقد أدت الصراعات في دول مثل ليبيا وسوريا واليمن والسودان إلى نزوح ملايين الأشخاص، كما زادت من التأثير العسكري والاقتصادي والسياسي للدول الأجنبية في المنطقة. وإضافة إلى ذلك، ما زالت القضية الفلسطينية واحدة من القضايا المشتركة المهمة في العالم العربي. وفي ضوء كل هذه التطورات، يحاول العالم العربي من جهة الحفاظ على سيادته ووحدته الإقليمية، ومن جهة أخرى يواجه مشكلات التنمية الاقتصادية والإصلاح السياسي والأمن. ولذلك، فإن مستقبل المنطقة له أهمية كبيرة ليس فقط بالنسبة للدول العربية، بل أيضًا بالنسبة للأمن العالمي والسياسة الدولية.

٣.١ الموقع الجغرافي للعالم العربي

يغطي العالم العربي مساحة جغرافية واسعة تشمل معظم مناطق شمال أفريقيا والشرق الأوسط، ويقع عند نقطة التقاء قارتي آسيا وأفريقيا. ويمتد من سواحل المحيط الأطلسي غربا إلى الخليج العربي شرقا، ومن جنوب البحر المتوسط شمالا إلى المحيط الهندي والقرن الأفريقي جنوبا، وتبلغ مساحته حوالي 14 مليون كيلومتر مربع. وقد جعل هذا الموقع الاستراتيجي العالم العربي مركزا مهما عبر التاريخ لطرق التجارة والحضارات وصراعات القوى الدولية. وتضم هذه الجغرافيا الواسعة جميع دول جامعة الدول العربية والعديد من الدول الأخرى. ويملك العالم العربي منفذا على عدة ممرات مائية مهمة مثل البحر المتوسط، والبحر الأحمر، والخليج العربي، وبحر العرب، والمحيط الأطلسي. كما تقع داخل المنطقة ممرات بحرية مهمة جدا للتجارة العالمية مثل قناة السويس، ومضيق هرمز، ومضيق باب المندب. ويمر جزء كبير من تجارة النفط العالمية عبر هذه الممرات. ولهذا فإن أي أزمة سياسية أو صراع عسكري في المنطقة يمكن أن يؤثر مباشرة على أسواق الطاقة العالمية والتجارة الدولية.

يتميز مناخ المنطقة بشكل عام بالحرارة والجفاف. وتوجد في الجغرافيا العربية بعض من أكبر الصحارى في العالم مثل الصحراء الكبرى والصحراء العربية. ومع ذلك، فإن نهر النيل ومنطقة دجلة والفرات وبعض المناطق الساحلية تملك أهمية كبيرة في الإنتاج الزراعي. لكن مشكلات مثل التغير المناخي والتصحر ونقص المياه أصبحت اليوم من أكبر التهديدات البيئية التي تواجه الدول العربية. وبسبب موقعه الجغرافي، كان العالم العربي عبر التاريخ نقطة التقاء للحضارات المختلفة، كما لعب دورا مركزيا في انتشار الحضارة الإسلامية. وفي الوقت نفسه أصبحت المنطقة ساحة للتنافس السياسي والعسكري بين القوى العالمية بسبب مصادر الطاقة وطرق النقل المهمة. وحتى اليوم ما زالت هذه الجغرافيا الاستراتيجية تحتفظ بأهميتها الكبيرة في العلاقات الدولية. وينقسم هذا النظام الجغرافي الكبير إلى أربع مناطق فرعية رئيسية تختلف فيما بينها من الناحية المناخية والطبيعية والاقتصادية والاجتماعية. ويعد فهم هذه المناطق مهما لفهم التحالفات والخلافات داخل جامعة الدول العربية.

تتكون منطقة المغرب العربي في شمال أفريقيا من المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا، وتعتبر البوابة الرئيسية للعالم العربي نحو العالم الغربي والقارة الأوروبية. وهذه المنطقة، التي تشكل الجناح الجنوبي للجغرافيا السياسية في البحر المتوسط، تعرضت تاريخيا لأقسى أشكال الاستعمار والاستغلال من قبل فرنسا وإيطاليا. وفي العلاقات الدولية اليوم، يقوم المغرب العربي بدور "المنطقة العازلة" بالنسبة للاتحاد الأوروبي، خاصة في مجال أمن الطاقة، وخصوصا بسبب احتياطات الغاز الطبيعي الكبيرة في الجزائر، وكذلك في إدارة موجات الهجرة غير الشرعية القادمة من أفريقيا جنوب الصحراء. لكن التنافس الكبير بين دول المنطقة، وخاصة قضية الصحراء الغربية التي أصبحت أزمة مستمرة بين المغرب والجزائر، يمنع قيام كتلة سياسية واقتصادية موحدة داخل المغرب العربي، وهذا الوضع يسهل تدخل القوى الخارجية في المنطقة.

تشمل المنطقة الفرعية الثانية، التي تعرف باسم وادي النيل والقرن الأفريقي، مصر والسودان والصومال وجيبوتي وجزر القمر، وتعتبر مركزا مهما للممرات المائية الاستراتيجية والجغرافيا السكانية. وتعد مصر، وهي الدولة الرئيسية في هذه المنطقة، القلب السياسي للعالم العربي وصاحبة النفوذ التقليدي فيه، وذلك بسبب تاريخها العريق، وتقاليدها السياسية القوية، وقدرتها العسكرية، ومكانتها الفكرية. لكن هذه المنطقة تتميز اليوم بالخلافات الدولية حول حقوق مياه نهر النيل، وخاصة أزمة سد النهضة الإثيوبي الكبير بين مصر والسودان وإثيوبيا، إضافة إلى مشكلات الأمن البحري في منطقة البحر الأحمر والمحيط الهندي. كما أن أعمال القرصنة المرتبطة بالصومال وجيبوتي، والقواعد العسكرية التي أقامتها القوى العالمية على هذا الساحل الضيق، تجعل المنطقة شبيهة بقنبلة قابلة للانفجار في أي وقت.

تضم منطقة بلاد الشام سوريا ولبنان والأردن وفلسطين، وهي من أكثر المناطق التي تشهد تنوعا عرقيا ومذهبيا ودينيا، ولذلك فهي من أكثر المناطق عرضة للتدخلات الخارجية والصراعات الداخلية. وتعتبر بلاد الشام منطقة تتصادم فيها بشكل مباشر صراعات النفوذ بين القوى العالمية والقوى الإقليمية، كما أنها شهدت بعضا من أكبر المآسي في التاريخ الحديث. وقد أصبحت القضية الفلسطينية، التي بدأت مع استقرار الحركة الصهيونية في المنطقة ثم تأسيس دولة إسرائيل، قضية مشتركة لجميع الدول العربية. ومع ذلك، فإن الفراغ الكبير في السلطة الذي نتج عن الحرب الأهلية السورية بعد عام 2011، إضافة إلى ضعف نظام تقاسم السلطة الطائفي في لبنان القائم على اتفاق الطائف، جعلا منطقة بلاد الشام مركزا تنتشر منه موجات عدم الاستقرار إلى مستوى عالمي.

IHSAN MUN

تعتبر منطقة شبه الجزيرة العربية والخليج، التي تشمل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت والبحرين وعمان واليمن، مركزا رئيسيا للرأسمالية العالمية الحديثة وأسواق الطاقة. وتمتلك هذه الدول النفطية أكبر احتياطات الهيدروكربون في العالم، وقد تحولت خلال العشرين سنة الأخيرة إلى قوى مالية ضخمة بفضل صناديقها السيادية الكبيرة، مما جعلها تنقل القيادة السياسية في العالم العربي من المحور التقليدي المصري-الشامي إلى منطقة الخليج. لكن رغم هذه الثروة الاقتصادية الكبيرة، ما زالت منطقة الخليج تواجه تهديدات أمنية غير متوازنة بسبب الحرب الأهلية المدمرة في اليمن، وكذلك بسبب التنافس الجيوسياسي والديني والأيديولوجي مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية الموجودة على الضفة المقابلة للخليج.

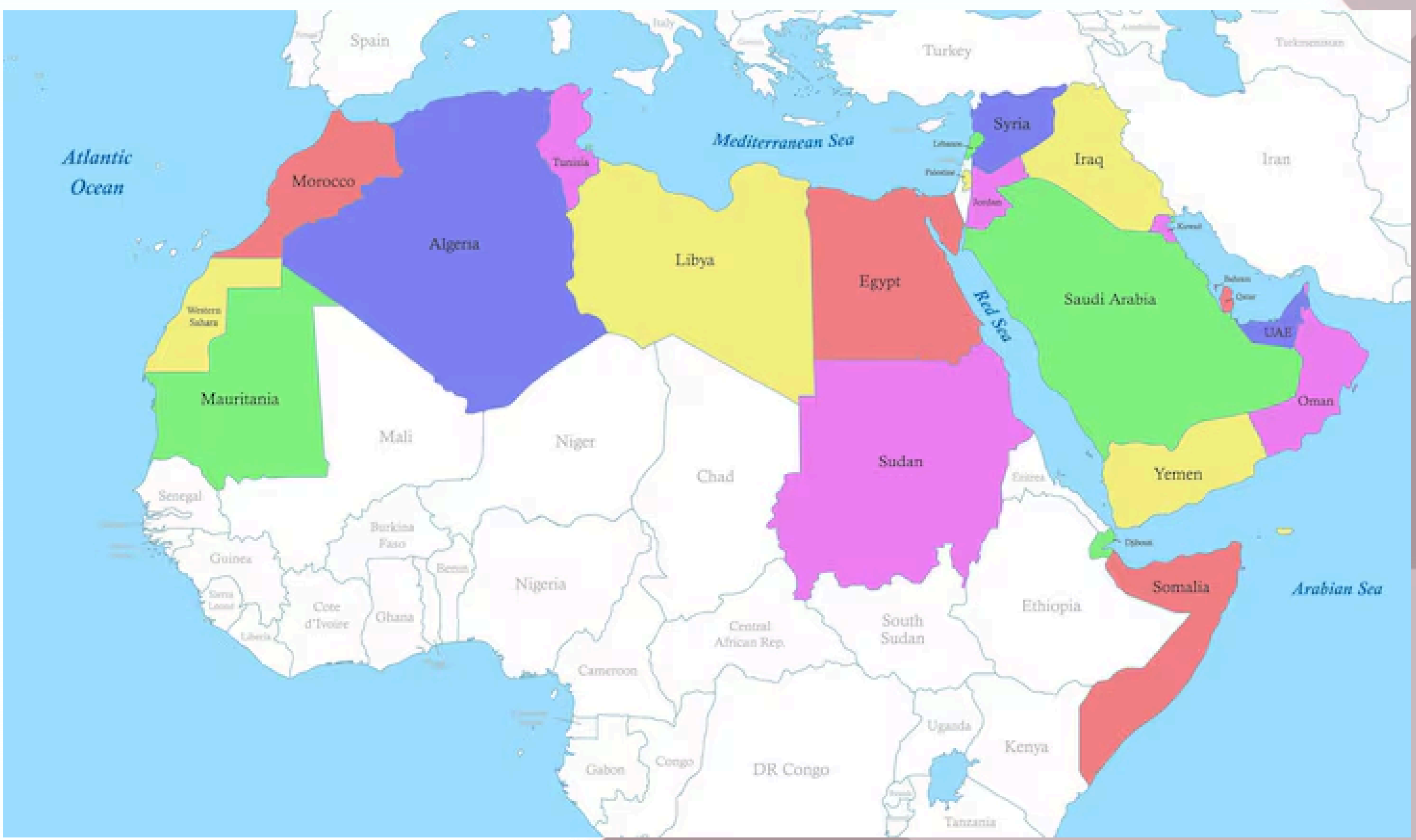

٣.٢ الأهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية

العالم العربي ليس مجرد منطقة إقليمية داخل النظام الدولي، بل هو أيضا مركز جيوسياسي يؤثر بشكل مباشر على توازنات القوى العالمية. وهذه الأهمية الاستراتيجية لا تعتمد على عامل واحد فقط، بل تتكون من عدة عناصر مثل مصادر الطاقة، وطرق التجارة، والموقع الجغرافي، والمراكز الدينية، وتنافس القوى الكبرى في العالم.

أحد أهم عناصر الأهمية الاستراتيجية للعالم العربي هو موارده من الطاقة. فدول الخليج بشكل خاص تمتلك جزءا كبيرا من احتياطات النفط والغاز الطبيعي في العالم. وتستطيع دول مثل السعودية والعراق والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر التأثير على استقرار أسعار الطاقة وأمن الإمدادات في الأسواق العالمية. ويعد العامل الذي يعزز الأهمية الاستراتيجية الكبرى للمنطقة هو جيوسياسية الطاقة العالمية والتوازنات الجيواقتصادية. حيث إن حوالي 40% من احتياطات النفط الخام المؤكدة في العالم وأكثر من 30% من احتياطات الغاز الطبيعي تقع ضمن مناطق سيادة دول أعضاء في جامعة الدول العربية. وهذا يجعل العالم العربي لاعبا أساسيا في استقرار االقتصاد العالمي واستمرار الصناعة العالمية. وفي التاريخ، أظهر حظر النفط الذي حدث خالل أزمة النفط عام 1973 كيف يمكن للدول العربية استخدام موارد الطاقة كسالح استراتيجي ضد الدول الغربية، وكيف يمكنها التأثير في السياسة العالمية. وفي الوقت الحاضر، يعتبر نظام البترودولار أحد أهم الأعمدة التي يقوم عليها النظام المالي العالمي وهيمنة الدولار الأمريكي كعملة احتياطية عالمية. ولهذا، فإن أي تصعيد عسكري في هذه المنطقة يمكن أن يؤدي خالل لحظات إلى انهيار الأسواق المالية العالمية وتوقف الصناعات في العديد من الدول. وهذا يجعل الدول الصناعية في حالة اعتماد كبير على الطاقة القادمة من العالم العربي، ويمنح المنطقة دورا ال يمكن الاستغناء عنه في العالقات الدبلوماسية العالمية.

إلى جانب ذلك، يحتضن العالم العربي أهم الممرات في التجارة البحرية الدولية. وتعد قناة السويس ومضيق هرمز ومضيق باب المندب من أهم الطرق البحرية في التجارة العالمية. تعمل قناة السويس على تقليل المسافة بشكل كبير بين أوروبا وآسيا، بينما يعتبر مضيق هرمز نقطة عبور استراتيجية يمر عبرها جزء كبير من نقل النفط في العالم. أما مضيق باب المندب فيربط بين البحر الأحمر والمحيط الهندي، ويلعب دورا أساسيا في حركة التجارة العالمية. وأي أزمة قد تحدث في هذه المناطق يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على الاستقرار الاقتصادي العالمي.

تكمن الأهمية الاستراتيجية للعالم العربي أيضا في موقعه الجيوسياسي. فهذه المنطقة تقع عند نقطة التقاء قارات أفريقيا وآسيا وأوروبا، وبفضل هذا الموقع كانت عبر التاريخ مركزا لطرق التجارة والحضارات. وقد جعل هذا الموقع العالم العربي ليس مجرد منطقة عبور، بل أيضا ساحة استراتيجية تتنافس فيها القوى العالمية على النفوذ.

من الناحية الدينية والثقافية، يعتبر العالم العربي موطنا لأكثر الخطوط الحساسة دينية وثقافية في العالم، حيث توجد على أراضيه الأماكن المقدسة للديانات السماوية الثلاث التي شكلت تاريخ البشرية وهي الإسلام والمسيحية واليهودية، مثل مكة والمدينة والقدس. وهذه الحقيقة الدينية السياسية تمنح دول المنطقة قوة رمزية كبيرة على المستوى العالمي، وتوفر لها نوعا من الشرعية الدبلوماسية ذات البعد الروحي. وتؤثر فكرة قيادة العالم الإسلامي في السياسة الخارجية لدول مثل المملكة العربية السعودية، بينما يشكل وضع القدس ومستقبل المسجد الأقصى أحد أهم الخطوط الحمراء في سياسات جميع الدول العربية والإسلامية. وتعد قضية السيادة على هذه الأماكن المقدسة من أكثر العوامل قدرة على تعبئة الشعوب. وبهذا الشكل، لا يقتصر العالم العربي على كونه مركزا سياسيا واقتصاديا فقط، بل يصبح أيضا نقطة دينية ورمزية مهمة لملايين المسلمين والمسيحيين واليهود في العالم.

وأخيرا، يعتبر العالم العربي منطقة تشهد تنافسا شديدا بين القوى الكبرى. فمنذ فترة الحرب الباردة وحتى اليوم، حاولت الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وفي الوقت الحاضر أيضا الصين، توسيع نفوذها في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، تسعى قوى إقليمية مثل إيران وتركيا وغيرها إلى توسيع مجالات أمنها ومصالحها. وهذا التنافس متعدد المستويات يجعل العالم العربي ساحة صراع استراتيجية على المستويين الإقليمي والدولي.

وعندما تجتمع كل هذه العوامل معا، يظهر العالم العربي ليس فقط كمنطقة جغرافية إقليمية، بل كمركز استراتيجي لا غنى عنه من حيث أمن الطاقة العالمي، والتجارة الدولية، والاستقرار الجيوسياسي، والعلاقات الدولية.

٤. الموارد الطبيعية والممرات البحرية

يمتد تأثير العالم العربي في السياسة العالمية أبعد من حدوده الجغرافية على الخريطة. فهو يخلق اعتمادا اقتصاديا واستراتيجيا عميقا على مستوى العالم. ويعتمد هذا الوضع على ركيزتين أساسيتين: الأولى هي الاحتياطات الضخمة من الهيدروكربونات التي تشكل مصدر الطاقة الأساسي للصناعة العالمية والنظام الرأسمالي الحديث. والثانية هي الممرات البحرية الاستراتيجية التي تضمن نقل هذه الموارد وتدفق التجارة العالمية بين القارات دون انقطاع. والتي تعد من أهم عناصر القانون الدولي والاستراتيجيات العسكرية.

ومع اجتماع هذين العاملين. لا تقتصر أهمية المنطقة العربية على كونها منتجا للطاقة فقط. بل تصبح أيضا القلب اللوجستي للتجارة العالمية ومركزا لا غنى عنه. فبفضل احتياطاتها الكبيرة من النفط والغاز الطبيعي. تعد المنطقة أحد المحددات الرئيسية لأمن إمدادات الطاقة العالمية. بينما تؤثر بشكل مباشر على حركة التجارة الدولية عبر ممرات بحرية حيوية مثل قناة السويس ومضيق باب المندب ومضيق هرمز. والتي تشكل نقاط تحكم استراتيجية.

وبهذا الشكل. يصبح العالم العربي من جهة مركزا للطاقة يغذي النظام الاقتصادي العالمي. ومن جهة أخرى ممرا لوجستيا رئيسيا يضمن استمرارية التجارة الدولية. هذا التأثير المزدوج يجعل المنطقة في قلب تنافس القوى الكبرى. وفي الوقت نفسه يجعلها واحدة من أكثر النقاط حساسية في الأمن العالمي وأكثرها عرضة للتوتر والصراعات.

٤.١ النفط والغاز

يحتل العالم العربي موقعا حاسما في جيو سياسة الطاقة العالمية. فهذه المنطقة تمتلك حوالي 40% من احتياطات النفط الخام المؤكدة في العالم، ونحو ثلث موارد الغاز الطبيعي المسال، مما يجعلها قوة مؤثرة بشكل مباشر في أمن الإمدادات واستقرار الأسعار في أسواق الطاقة الدولية. وتعد دول مثل السعودية والعراق والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر من أهم الفاعلين في هذا النظام من حيث حجم الإنتاج واحتياطات الطاقة.

ولا تمثل هذه الثروة الهيدروكربونية ميزة اقتصادية فقط، بل هي أيضا عنصر استراتيجي جعل المنطقة في مركز السياسات العالمية. فمنذ بداية القرن العشرين، كان اهتمام القوى الكبرى بالعالم العربي مرتبطا بشكل أساسي بالحصول على مصادر الطاقة، مما جعل المنطقة ساحة تنافس دولي كثيف. وقد ساهم الدور الذي تلعبه الدول العربية داخل منظمة أوبك في تحويل النفط من مجرد سلعة تجارية إلى أداة دبلوماسية مؤثرة. وكان حظر النفط عام 1973 من أبرز الأمثلة على ذلك، حيث أدى إلى أزمات كبيرة في الاقتصادات الغربية وجعل مفهوم أمن الطاقة أحد أهم محاور العلاقات الدولية.

وفي الوقت الحاضر، لم يعد تأثير الطاقة العربية قائما فقط على الإنتاج والاحتياطات، بل أصبح أيضا مرتبطا بالأنظمة المالية العالمية مثل نظام البترودولار. فقيام دول الخليج ببيع النفط بشكل رئيسي بالدولار الأمريكي ساهم في دعم مكانة الدولار كعملة احتياطية عالمية. وفي المقابل، تشكل موارد الغاز الطبيعي في دول مثل قطر والجزائر بدائل مهمة خاصة لأوروبا التي تسعى إلى تنويع مصادر الطاقة، مما يزيد من الأهمية الاستراتيجية لمصدري الغاز الطبيعي المسال في العالم العربي.

لكن هذه الثروة جعلت أيضا العديد من الدول العربية تعتمد على نموذج الدولة الريعية، حيث تعتمد الإيرادات بشكل أساسي على صادرات النفط والغاز، مما يحد من تطور الاقتصاد الإنتاجي القائم على الضرائب. وقد أدى ذلك في بعض الحالات إلى بطء في الإصلاحات السياسية وظهور بعض الهشاشات الاجتماعية. ومع ذلك، فإن برامج مثل رؤية السعودية 2030 تمثل محاولات مهمة لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على الهيدروكربونات.

وبالإضافة إلى كل هذه العوامل الاقتصادية، فإن قوة الطاقة في العالم العربي جعلته أيضا مركزا للتنافس الدولي والتدخلات الخارجية. فسيطرة الدول الكبرى على مصادر الطاقة ما زالت عاملا رئيسيا في استراتيجياتها تجاه المنطقة، مما يؤدي أحيانا إلى توترات جيوسياسية وعدم استقرار إقليمي.

وفي النهاية، يبقى العالم العربي أحد الأعمدة الأساسية لنظام الطاقة العالمي، وفي الوقت نفسه أحد أكثر مناطق السياسة الدولية حساسية وتنافسا. وهذا الوضع يجعله ليس فقط منتجا للطاقة، بل أيضا مركزا استراتيجيا تتشكل فيه موازين القوى العالمية. كما أن تسارع عملية التحول في مجال الطاقة يدفع الدول العربية إلى إعادة تعريف نماذجها الاقتصادية، مما يجعل مستقبل موقعها الجيوسياسي أكثر حساسية وأهمية.

IHSAN MUN

٤.٢ قناة السويس

يعد قناة السويس، وهي ممر مائي صناعي يربط بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، من أهم الشرايين في التجارة البحرية العالمية. تقع القناة غرب شبه جزيرة سيناء، ويبلغ طولها 193.3 كيلومترا، بينما يبلغ أضيق عرض لها حوالي 60 مترا. وتشكل هذه القناة أقصر وأقل تكلفة طريق بحري بين آسيا أو شبه الجزيرة العربية وأوروبا، كما أنها تلغي الحاجة إلى الدوران حول القارة الأفريقية، وتمر عبرها حوالي 12% من التجارة العالمية وجزء كبير من نقل الحاويات، مما يجعلها عنصرا مركزيا في استمرارية سلاسل التوريد العالمية.

ومنذ افتتاحها عام 1869، أصبحت قناة السويس بمثابة "شريان الحياة" للتجارة البحرية العالمية. فهي تقلل مدة الرحلات البحرية مقارنة بالدوران حول رأس الرجاء الصالح بما يقارب 10 إلى 14 يوما، كما تختصر المسافة بحوالي 11000 كيلومتر، مما يجعلها طريقا لوجستيا لا يمكن الاستغناء عنه من حيث الوقت والتكلفة. وهذا الموقع الاستراتيجي جعل القناة تحت سيادة جمهورية مصر العربية أكثر أهمية، إذ تعد من أهم مصادر الدخل بالعملة الصعبة للدولة، كما تمثل أيضا أداة قوة ناعمة مهمة. ولذلك فإن أمن قناة السويس واستمرارية عملها يعدان ضروريا ليس فقط للاقتصاد المصري، بل لاستقرار التجارة العالمية ككل.

لكن في المقابل، أظهرت قناة السويس عبر التاريخ هشاشتها الاستراتيجية. فقد كشف العدوان الثلاثي عام 1956، الذي تحول إلى تدخل دولي بعد تأميم القناة، أن هذا الممر المائي ليس اقتصاديا فقط بل هو أيضا ساحة صراع جيوسياسي. وفي وقت أقرب، أظهرت حادثة جنوح سفينة الحاويات "إيفر غيفن" عام 2021 أن أي تعطيل بسيط يمكن أن يؤدي إلى خسائر بمليارات الدولارات في التجارة العالمية، وإلى اضطراب سلاسل الإمداد وارتفاع كبير في أسعار الشحن.

وفي الوقت الحالي، لا تتأثر أهمية قناة السويس ببنيتها فقط، بل أيضا بالمشكلات الأمنية في جنوب البحر الأحمر. فارتباطها بمضيق هرمز وباب المندب يجعلها جزءا من شبكة بحرية حساسة، وأي تهديدات غير متماثلة في هذه الممرات قد تؤثر بشكل غير مباشر على وظيفتها. لأن أي عدم استقرار في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر يمكن أن يؤثر مباشرة على جاذبية القناة وموثوقيتها اللوجستية.

وفي النهاية، فإن قناة السويس ليست مجرد أحد أهم الممرات المائية في العالم العربي، بل هي أيضا واحدة من أكثر النقاط حساسية وحسما في التجارة العالمية، إذ كانت عبر التاريخ مركزا لتنافس القوى الكبرى، ولا تزال اليوم ممرًا استراتيجيًا يكشف بوضوح هشاشة النظام الاقتصادي العالمي.

٤.٣ باب المندب ومضيق هرمز

يعد مضيق هرمز ومضيق باب المندب من أهم الممرات الاستراتيجية التي تربط الشرق الأوسط بالمحيط الهندي، ولهما أهمية حيوية في إمدادات الطاقة العالمية والتجارة البحرية. فمضيق هرمز هو مخرج الخليج العربي، ويمر عبره حوالي 20% من النفط المنقول بحرا في العالم، بينما يربط مضيق باب المندب البحر الأحمر بخليج عدن، ويوفر الوصول إلى قناة السويس، ويبلغ طوله حوالي 32 كيلومترا، ويعد ممرا بحريا ضيقا وحاسما.

وتصنف هذه الممرات ضمن ما يعرف في الجغرافيا السياسية البحرية بمصطلح "نقاط الاختناق"، وهي مناطق قادرة على التحكم المباشر في تدفق الطاقة والتجارة العالمية. وبالتالي فإن مضيق هرمز وباب المندب لا يؤثران فقط على الاستقرار الإقليمي، بل يمتدان تأثيرهما إلى الاستقرار الاقتصادي العالمي، ويمنحان الجهات المسيطرة عليهما نفوذا جيوسياسيا كبيرا.

يعد مضيق هرمز أهم نقطة عبور تربط الخليج العربي ببحر عمان والمحيط الهندي، ويمر عبره نحو خمس النفط المنقول بحرا في العالم، ولا توجد له تقريبا بدائل عملية. وهو الممر الأساسي لصادرات النفط من دول مثل السعودية والكويت والإمارات والعراق، وكذلك صادرات الغاز الطبيعي المسال من قطر، مما يجعله أحد أكثر حلقات سلسلة الطاقة العالمية حساسية. كما أن سيطرة إيران على الضفة الشمالية للمضيق تجعل منه أداة ضغط غير مباشرة في التوترات الإقليمية، مما يحوله إلى نقطة أزمة جيوسياسية محتملة. وأي إغلاق محتمل له يمكن أن يؤدي إلى صدمة كبيرة في أسعار النفط وربما إلى أزمة اقتصادية عالمية.

أما مضيق باب المندب، فيربط البحر الأحمر بخليج عدن ثم بالمحيط الهندي، ويشكل المدخل الجنوبي للطريق البحري بين آسيا وأوروبا عبر قناة السويس. ويمر عبره حوالي 8% من النفط المنقول بحرا في العالم، ويعد من أهم نقاط العبور في التجارة البحرية العالمية. لكن أهميته الاستراتيجية تأتي أيضا من هشاشته الأمنية، حيث أدى الصراع في اليمن وأنشطة جماعة الحوثي إلى تهديدات متكررة لحركة الملاحة التجارية والعسكرية، مما أظهر إمكانية تأثير الفاعلين غير الدوليين على هذا الممر الحيوي. وقد أدى ذلك إلى تحول بعض السفن إلى طريق رأس الرجاء الصالح، مما يزيد من مدة النقل وتكاليفه، ويؤثر بشكل غير مباشر على معدلات التضخم العالمية.

وفي الوقت نفسه، يعكس وجود قواعد عسكرية لقوى كبرى مثل الولايات المتحدة والصين وفرنسا واليابان في جيبوتي حجم التنافس الدولي على هذا الممر الاستراتيجي. وبالتالي فإن مضيق باب المندب ليس مجرد ممر بحري، بل نقطة مركزية في صراع النفوذ العالمي.

وعند النظر إلى هذين المضيقين معا، يتضح أن العالم العربي لا يمثل فقط منطقة لإنتاج الطاقة، بل أيضا مساحة تتحكم في أهم شرايين التجارة العالمية. وهذا ما يجعل المنطقة واحدة من أكثر المناطق حساسية في النظام الدولي، حيث تتقاطع فيها المصالح الاقتصادية والعسكرية للقوى الكبرى، ويستمد العالم العربي جزءا كبيرا من أهميته الاستراتيجية من امتلاكه لهذه الممرات الحيوية.

٥. الجذور التاريخية للتدخل الأجنبي

إن النزاعات الحدودية والحروب الأهلية والضعف المؤسسي والتوترات العرقية والطائفية التي يشهدها العالم العربي الحديث اليوم ليست ظواهر ظهرت في فراغ تاريخي. بل إن جذور هذه المشكلات تعود بشكل أساسي إلى عملية التدخلات الأجنبية التي بدأت خصوصا منذ أواخر القرن التاسع عشر وازدادت في بداية القرن العشرين. إن أزمات السيادة ودورات عدم الاستقرار التي تعيشها معظم دول جامعة الدول العربية اليوم هي في جزء كبير منها امتداد لهذا الإرث التاريخي.

ومع دخول الدولة العثمانية في مرحلة الضعف ثم الانهيار، أصبحت المنطقة العربية ساحة تنافس بين القوى الاستعمارية الأوروبية مثل بريطانيا وفرنسا ولاحقا إيطاليا. ولم يكن هذا التحول مجرد تغيير في السلطة السياسية، بل كان أيضا عملية لإعادة تشكيل البنية السياسية للمنطقة. وبعد الحرب العالمية الأولى، أدى اتفاق سايكس بيكو ونظام الانتداب إلى تقييد حق الشعوب العربية في تقرير مصيرها، وجعل المنطقة أكثر عرضة لسيطرة القوى الخارجية.

وقد ترك هذا التدخل آثارا دائمة في ثلاث مجالات رئيسية. أولا، أدى رسم الحدود بشكل اعتباطي إلى تقسيم جماعات عرقية وطائفية واحدة بين دول مختلفة، أو جمع مجموعات غير متجانسة داخل دول واحدة، مما أسس لصراعات داخلية طويلة الأمد. ثانيا، تم إنشاء أنظمة إدارية واقتصادية خلال فترة الاستعمار وفقا لمصالح القوى الخارجية بدلا من الديناميكيات المحلية، مما أدى إلى ضعف مؤسسات الدول بعد الاستقلال. ثالثا، تم تنظيم السيطرة على الموارد الطبيعية وطرق التجارة بما يخدم مصالح القوى الكبرى، مما رسخ التبعية الاقتصادية في العالم العربي.

وفي فترة ما بعد العثمانيين، أدى تقسيم المنطقة بين بريطانيا وفرنسا إلى تفكك الوحدة السياسية للعالم العربي وتسييس الهويات المحلية. كما أن الدول التي نشأت في هذه المرحلة واجهت صعوبة في بناء توافق وطني قوي بسبب نشأتها المرتبطة بالتدخلات الخارجية. وبعد الاستقلال، تعمقت هذه الهشاشة أكثر بسبب تنافس القوى العالمية خلال الحرب الباردة، وخاصة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

وفي النهاية، فإن العديد من الأزمات السياسية في العالم العربي اليوم ليست فقط نتيجة عوامل داخلية معاصرة، بل هي امتداد لمشكلات بنيوية تعود إلى فترة الاستعمار. ولذلك فإن فهم الجذور التاريخية للتدخلات الأجنبية يعد إطارا أساسيا لتحليل عدم الاستقرار في المنطقة، ويشكل أحد أهم المفاتيح لفهم هشاشة المشهد السياسي في العالم العربي.

ا.ه الإرث الاستعماري

في العالم العربي، لم يكن الاستعمار مجرد عملية احتلال عسكري أو السيطرة على الموارد الطبيعية، بل كان أيضا عملية متعددة الأبعاد شملت إعادة تشكيل البنى الاجتماعية والثقافية والإدارية وفقا لمصالح القوى الخارجية، مع محاولة إضعاف أو طمس ثقافات وتاريخ الشعوب المحلية. وقد بدأت هذه العملية بشكل مكثف منذ القرن التاسع عشر مع الاحتلال الفرنسي للجزائر وتونس والمغرب، ثم أصبحت أكثر تنظيما في القرن العشرين من خلال نظام الانتداب والحماية البريطانية في مصر والعراق وفلسطين ومنطقة الخليج، مما ترك إرثا سياسيا قائما على سياسة "فرق تسد".

وكان الهدف الأساسي من هذه الاستراتيجية هو منع المجتمعات الخاضعة للاستعمار من تحقيق وحدة داخلية، وذلك عبر تعميق الانقسامات العرقية والدينية والمذهبية لتسهيل عملية الحكم والسيطرة. وقد عملت القوى الاستعمارية على تعزيز دور بعض الأقليات في المؤسسات الإدارية والعسكرية، مما أدى إلى خلق توازنات قوة مصطنعة داخل المجتمع، وهو ما ساهم على المدى الطويل في ظهور خطوط صدع اجتماعية دائمة. وبهذا الشكل، حتى أثناء بناء الدول الحديثة في العالم العربي، ظل الانقسام أكثر حضورا من الوحدة الاجتماعية.

ومع ضعف الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر، تحولت الأراضي العربية إلى ساحة تنافس بين القوى الأوروبية الاستعمارية. وكانت الحرب العالمية الأولى نقطة تحول رئيسية في هذا المسار، حيث عقدت بريطانيا وفرنسا اتفاقيات سرية لتقسيم الأراضي العثمانية، وفي الوقت نفسه قدمت وعودا متناقضة للشعوب العربية حول الاستقلال. وتعد المراسلات مع الشريف حسين، أمير مكة، ودعم الثورات العربية من أبرز الأمثلة على سياسة "الوعود المزدوجة". وبعد الحرب، جاء اتفاق سايكس بيكو ونظام الانتداب ليضع العالم العربي تحت السيطرة الأوروبية المباشرة.

وقامت فرنسا، تحت انتداب عصبة الأمم، بالسيطرة على سوريا ولبنان، وأنشأت فيها تقسيمات إدارية ذات طابع طائفي وعرقي، حيث تم إنشاء كيانات منفصلة للطوائف مثل العلويين والدروز وبعض الجماعات المسيحية، وهو ما أسس لصراعات سياسية واجتماعية مستمرة حتى اليوم. أما في شمال أفريقيا، فقد اعتبرت فرنسا الجزائر جزءا من أراضيها، وليس مجرد مستعمرة، وتم تهميش السكان المحليين لسنوات طويلة، مما أدى إلى حرب تحرير دامية أثرت في ملايين الأشخاص.

أما بريطانيا، فقد كان تأثيرها واضحا في العراق وفلسطين والأردن ومنطقة الخليج. ففي العراق، تم دمج ولايات الموصل وبغداد والبصرة في دولة واحدة، مما جمع بين السنة والشيعة والأكراد ضمن كيان سياسي واحد، وهو ما أسس لأزمات هوية وحكم طويلة الأمد. وفي فلسطين، أدى تعارض الوعود البريطانية بين العرب والحركة الصهيونية، وخاصة وعد بلفور عام 1917، إلى تعميق الصراع الذي انتهى بقيام دولة إسرائيل عام 1948. وفي منطقة الخليج، خضعت دول مثل الكويت والبحرين وقطر والإمارات لنظم حماية ونفوذ بريطاني غير مباشر.

وكانت النتيجة العامة لهذه العمليات أن الدول العربية الحديثة نشأت في معظمها كدول ضعيفة ومجزأة، تعاني من هشاشة مؤسساتها وانفتاحها على التدخلات الخارجية. ولم يؤثر الاستعمار على البنية السياسية فقط، بل امتد تأثيره إلى البنية الاجتماعية والاقتصادية أيضا، مما جعل العديد من الصراعات الحالية ذات جذور تاريخية عميقة. ولذلك فإن الاستعمار في العالم العربي لا يزال يمثل إرثا تاريخيا حاضرا يؤثر في الواقع السياسي والجيوسياسي حتى اليوم.

IHSAN MUN

٥.٢ اتفاقية سايكس بيكو

تمثل اتفاقية سايكس بيكو، التي وقعت سرا عام 1916 بين الدبلوماسي البريطاني مارك سايكس والدبلوماسي الفرنسي فرانسوا جورج بيكو، واحدة من أهم نقاط التحول التي شكلت الخريطة السياسية الحديثة للشرق الأوسط. وقد جاءت هذه الاتفاقية خلال الحرب العالمية الأولى بهدف تحديد كيفية تقسيم الأراضي العربية التابعة للدولة العثمانية بعد الحرب، مما جعل مستقبل المنطقة مرتبطا بشكل كبير بمصالح القوى الأوروبية. وبعد الثورة البلشفية وفتح الأرشيف الروسي، ظهرت البنود السرية للاتفاقية إلى العلن، وهو ما خلق شعورا عميقا بعدم الثقة وخيبة الأمل تجاه الغرب في العالم العربي.

ومن أبرز جوانب اتفاقية سايكس بيكو أن حدود المنطقة رسمت بطريقة مصطنعة دون مراعاة الحقائق العرقية أو المذهبية أو الثقافية أو التاريخية. وبينما كانت بريطانيا وفرنسا تقسمان الشرق الأوسط إلى مناطق نفوذ خاصة بهما، كانتا في الوقت نفسه تقدمان وعودا للعرب بإقامة دولة عربية مستقلة، وهو ما شكل تناقضا واضحا. وقد أدى الوعد الذي أعطي للشريف حسين، أمير مكة، بإقامة دولة عربية مستقلة إلى فقدان الثقة تماما بعد كشف الاتفاقية، مما زرع شعورا بالغضب وعدم الثقة تجاه القوى الاستعمارية داخل المجتمعات العربية لسنوات طويلة.

وبحسب الاتفاقية، أصبحت سوريا ولبنان ضمن النفوذ الفرنسي، بينما خضعت العراق والأردن وفلسطين للسيطرة البريطانية. كما تقرر أن توضع بعض المناطق تحت إدارة دولية. وبعد مؤتمر سان ريمو عام 1920، أصبحت هذه الترتيبات رسمية، وتم تطبيق نظام الانتداب الذي منح الدول الأوروبية سيطرة فعلية على المنطقة. لكن هذه الكيانات السياسية الجديدة لم تبن على التوازنات الاجتماعية الطبيعية، بل على المصالح الاستراتيجية للقوى الكبرى.

وقد شكلت الحدود المصطنعة التي رسمت خلال هذه الفترة أساسا للعديد من أزمات الشرق الأوسط الحديثة. فتقسيم المناطق الكردية بين تركيا والعراق وسوريا وإيران، وضم الشيعة والسنة والأكراد داخل دولة واحدة في العراق، وبناء لبنان على توازنات طائفية هشة، كلها أمثلة واضحة على التأثير الطويل لاتفاقية سايكس بيكو. وكثير من هذه الدول واجهت صعوبة في تحقيق الاستقرار السياسي لأنها تأسست على جمع جماعات مختلفة داخل كيان واحد بدلا من بناء هوية وطنية موحدة، مما أدى لاحقا إلى الانقلابات والحروب الأهلية والصراعات الطائفية.

كما كانت الاتفاقية تعبيرا عن المصالح الاقتصادية والاستراتيجية للقوى الكبرى في المنطقة. فبالنسبة لبريطانيا، كانت أهمية النفط وطرق التجارة في الشرق الأوسط تتزايد بشكل كبير، ولهذا يرى كثير من المؤرخين وعلماء السياسة أن الاتفاقية كانت نتيجة للمصالح الإمبريالية أكثر من كونها محاولة لتنظيم المنطقة أو خدمة شعوبها.
وحتى اليوم ما زالت آثار اتفاقية سايكس بيكو واضحة في سياسة الشرق الأوسط. فالتوترات المستمرة على الحدود، والانقسامات الطائفية، وضعف بعض الدول، كلها تعكس استمرار تأثير هذه الاتفاقية. كما أن بعض الجماعات المتطرفة استخدمت شعار "إسقاط حدود سايكس بيكو" كأداة دعائية، مما يظهر مدى قوة الرمزية التي تحملها هذه الاتفاقية في الذاكرة السياسية للشعوب العربية.

وفي النهاية، فإن اتفاقية سايكس بيكو ليست مجرد خطة سرية تعود إلى فترة الحرب العالمية الأولى، بل تعد مرجعا تاريخيا أساسيا لفهم هشاشة العالم العربي الحديث، ومشكلاتها الحدودية، وصراعات الهوية فيه. فالعديد من الأزمات البنيوية التي يشهدها الشرق الأوسط اليوم تعود بشكل كبير إلى الحدود المصطنعة والتدخلات الاستعمارية التي ظهرت في تلك المرحلة التاريخية.

IHSAN MUN

٣.٥ آثار الاستعمار على العالم العربي

لا تزال آثار الإرث الاستعماري وعقلية سايكس بيكو واضحة في العالم العربي الحديث، حيث تظهر تأثيراتها في مجالات واسعة تبدأ من الأزمات السياسية بعد الاستقلال وتصل إلى التبعية الاقتصادية. إن كثيرا من النزاعات الحدودية والحروب الأهلية والصراعات المتعلقة بالهوية وضعف المؤسسات في العالم العربي اليوم تعود جذورها إلى النظام السياسي المصطنع والتدخلات الخارجية التي تشكلت خلال فترة الاستعمار. ولهذا فإن الاستعمار لا يعتبر مجرد مرحلة احتلال انتهت في الماضي، بل يعد إرثا تاريخيا طويل الأمد ساهم في تشكيل البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول العربية الحديثة.

ومن الناحية السياسية، فإن الحدود التي رسمتها القوى الاستعمارية لم تكن متوافقة مع الواقع الاجتماعي في المنطقة. فقد تم تقسيم الجماعات العرقية أو المذهبية أو القبلية الواحدة بين دول مختلفة، بينما جرى جمع جماعات لم تعش تاريخيا مع بعضها داخل دولة واحدة. وقد جعل هذا الأمر عملية بناء الدولة الوطنية بعد الاستقلال أكثر صعوبة، وأدى إلى ظهور توترات قائمة على الهوية في عدد كبير من الدول. وتعد الخلافات الحدودية بين العراق والكويت التي وصلت إلى حرب الخليج عام 1990، والنزاعات الحدودية بين السعودية واليمن، والتوتر المزمن بين المغرب والجزائر، من أبرز النتائج المباشرة للحدود غير الواضحة التي خلفها الاستعمار.

كما أن الإدارات الاستعمارية فضلت إنشاء أنظمة حكم تخدم مصالحها بدلا من بناء مؤسسات ديمقراطية قوية. وبدلا من تطوير المشاركة السياسية للشعوب المحلية، تم التركيز على النخب البيروقراطية والأجهزة الأمنية المرتبطة بالسلطة المركزية. ولهذا السبب، شهدت كثير من الدول العربية بعد الاستقلال صعود الأنظمة العسكرية والقيادات السلطوية والدول القائمة على الأمن، بدلا من الأنظمة الديمقراطية. وكانت هذه الأنظمة تحاول الحفاظ على وحدة المجتمع من خلال السياسات الأمنية القمعية أكثر من اعتمادها على مفهوم المواطنة المشتركة. ويعد النظام الطائفي في لبنان، والتوترات بين السنة والشيعة والأكراد في العراق، والانقسام بين شمال السودان وجنوبه، أمثلة مهمة على هذه البنية الهشة.

أما من الناحية الاقتصادية، فقد وضع الاستعمار العالم العربي داخل النظام الرأسمالي العالمي كمصدر رئيسي للمواد الخام. فالسكك الحديدية والموانئ وشبكات التجارة التي أنشئت خلال فترة الاستعمار لم تصمم لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، بل لتسهيل نقل النفط والقطن والمعادن والمنتجات الزراعية إلى أوروبا بأسرع شكل ممكن. ونتيجة لذلك، وجدت الدول العربية بعد الاستقلال صعوبة في بناء علاقات اقتصادية قوية فيما بينها، واستمرت التجارة بشكل أساسي مع المراكز الاستعمارية القديمة، مما أدى إلى ترسيخ ما يعرف بـ "التبعية غير المتكافئة".

IHSAN MUN

ومع اكتشاف النفط، أصبحت هذه التبعية أكثر عمقا. فقد سيطرت شركات النفط الأجنبية الكبرى لفترات طويلة على موارد الطاقة في المنطقة مقابل عائدات محدودة للدول المحلية، بينما أصبحت الاقتصادات العربية تعتمد بشكل متزايد على تصدير الموارد الطبيعية بدلا من بناء صناعات وطنية قوية. ولهذا استمرت تأثيرات القوى الخارجية حتى على القرارات الاقتصادية للدول العربية بعد الاستقلال. ويعتبر قرار الرئيس المصري جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس عام 1956 من أبرز الردود السياسية والرمزية ضد هذه التبعية الاقتصادية.

ولم تقتصر آثار الاستعمار على السياسة والاقتصاد فقط، بل امتدت أيضا إلى الجوانب الثقافية والاجتماعية. فقد نقلت القوى الأوروبية لغاتها وأنظمتها القانونية ونماذجها التعليمية إلى المنطقة، وخصوصا في المناطق التي خضعت للاستعمار الفرنسي حيث طبقت سياسات تهدف إلى الدمج الثقافي. وفي كثير من الأحيان تم تصوير الثقافات المحلية على أنها متخلفة، بينما قدمت الثقافة الأوروبية باعتبارها النموذج المتفوق. وقد أدى ذلك إلى استمرار النقاشات حول الهوية الثقافية داخل المجتمعات العربية حتى بعد الاستقلال، كما بقيت اللغة الفرنسية أو الإنجليزية مستخدمة في مجالات الإدارة والقانون والتعليم العالي في عدد من الدول.

وفي النهاية، ورغم حصول الدول العربية على استقلالها الرسمي، فإنها واجهت صعوبة كبيرة في تحقيق استقلال سياسي واقتصادي كامل، مما أدى إلى ظهور دول هشة ومعرضة للتدخلات الخارجية. وخلال فترة الحرب الباردة، ورغم صعود الأنظمة القومية والراديكالية، لم تستطع دول المنطقة التخلص تماما من علاقات التبعية الخارجية، وبقيت ساحة للتنافس بين القوى الكبرى. وحتى اليوم، فإن كثيرا من الأزمات السياسية والهشاشة الاقتصادية والصراعات الاجتماعية في العالم العربي تعتبر امتدادا مباشرا لهذا الإرث الاستعماري التاريخي.

٦. النفوذ الأمريكي والغربي في العالم العربي

بعد الحرب العالمية الثانية، ومع تراجع نفوذ القوى الاستعمارية التقليدية مثل بريطانيا وفرنسا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ظهر فراغ في القوة داخل المنطقة. وقد تم ملء هذا الفراغ إلى حد كبير من قبل المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وخلال فترة الحرب الباردة بشكل خاص، تشكلت السياسة الأمريكية بهدف الحد من نفوذ الاتحاد السوفيتي في المنطقة، ومنع انتشار الشيوعية، وضمان أمن تدفق الطاقة العالمية. ثم تحولت مع الوقت إلى نظام نفوذ متعدد الأبعاد داخل العالم العربي. وبعد هجمات 11 سبتمبر 2001، دخل هذا النفوذ مرحلة جديدة اتسمت بزيادة التدخلات العسكرية والاستراتيجيات الأمنية تحت شعار "الحرب العالمية على الإرهاب".

وتعود أهمية العالم العربي بالنسبة للقوى الغربية إلى ما تمتلكه المنطقة من موارد طاقة ضخمة، وممرات بحرية استراتيجية، وموقع جيوسياسي حساس. فقد كان التحكم في نفط الخليج، وضمان أمن مضيقي هرمز وباب المندب، والحفاظ على عمل قناة السويس، وضمان أمن إسرائيل، من أبرز أولويات السياسة الأمريكية والغربية في الشرق الأوسط. ورغم تغير الحكومات والخطابات السياسية، بقيت المصالح الاستراتيجية الأساسية للغرب في المنطقة ثابتة إلى حد كبير عبر العقود.

ولم يقتصر هذا النفوذ على التدخلات العسكرية المباشرة فقط، بل استخدمت القوى الغربية أيضا أدوات أخرى مثل الضغوط الدبلوماسية، والعقوبات الاقتصادية، والمؤسسات الدولية، والاستثمارات الأجنبية، والتأثير الإعلامي، والاتفاقيات الأمنية من أجل الحفاظ على نفوذها في العالم العربي. فعمليات حلف الناتو، والقواعد العسكرية الأمريكية، وصفقات السلاح، والتحالفات الأمنية الإقليمية، شكلت البعد العسكري للوجود الغربي في المنطقة، بينما ساهمت العلاقات الاقتصادية المرتبطة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وشبكات التجارة العالمية في تعزيز هذا النفوذ اقتصاديا.

وخلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أدت التدخلات الأمريكية في العراق وأفغانستان إلى تغير كبير في نظرة قطاعات واسعة من الشعوب العربية تجاه الغرب. فقد اعتبر كثيرون أن هذه التدخلات تمثل شكلا جديدا من الهيمنة يتم تبريره بشعارات الأمن والديمقراطية. وفي المقابل، رأت بعض الحكومات العربية أن إقامة علاقات وثيقة مع القوى الغربية تمثل خيارا استراتيجيا للحصول على الدعم الاقتصادي، أو الحماية العسكرية، أو ضمانات أمنية في مواجهة الخصوم الإقليميين. ولهذا أصبحت العلاقات بين الغرب والعالم العربي شبكة معقدة تقوم على المصالح المتبادلة والاعتماد السياسي والحسابات الاستراتيجية، وليست مجرد علاقة ضغط من طرف واحد.

وفي العالم العربي الحديث، أصبح النفوذ الغربي عاملا هيكليا يؤثر في مجالات متعددة، من شرعية الحكومات الداخلية إلى سياساتها الخارجية. فبعض الدول استفادت من علاقاتها مع الغرب في مجالات التنمية الاقتصادية والمزايا الأمنية، بينما تنظر قطاعات أخرى من المجتمعات العربية إلى هذه العلاقات باعتبارها آلية تحد من الاستقلال السياسي وتزيد من التبعية الخارجية.

وفي النهاية، فإن النفوذ الأمريكي والغربي في العالم العربي لا يمثل فقط امتدادا للإرث الاستعماري القديم، بل يعد أيضا مجال نفوذ حديثا يرتبط بشكل مباشر بأمن الطاقة العالمي، والتنافس الجيوسياسي، وتوازنات القوة الدولية. كما أن كثيرا من الأزمات السياسية وعلاقات التبعية الاقتصادية في المنطقة اليوم تعتبر نتائج مستمرة لهذا النفوذ التاريخي والاستراتيجي.

IHSAN MUN

٦.١ النفوذ السياسي

تشكلت استراتيجية النفوذ السياسي الأمريكي والغربي في العالم العربي تاريخيا بين نموذجين أساسيين: "الحفاظ على الاستقرار" و"التحول الديمقراطي". لكن في الواقع العملي، دعمت القوى الغربية في أغلب الأحيان استمرار الأنظمة السلطوية والملكية التي تضمن حماية مصالحها الاستراتيجية، بدلا من دعم المطالب الديمقراطية في المنطقة. وفي إطار ما يعرف في أدبيات العلاقات الدولية بـ "دبلوماسية الاستقرار السلطوي"، أقامت الدول الغربية علاقات وثيقة خاصة مع الأنظمة الملكية في الخليج، وجعلت من أمن الطاقة، وأمن إسرائيل، والاستقرار الإقليمي، عناصر أساسية في سياساتها الخارجية. كما قدمت هذه الدول الحماية الدبلوماسية والشرعية الدولية للحكومات العربية الحليفة، وحاولت جعل سياساتها الخارجية منسجمة مع الاستراتيجيات الغربية العالمية.

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، تغيرت طبيعة النفوذ الغربي في الشرق الأوسط بشكل كبير. فقد ضعفت بريطانيا وفرنسا، اللتان كانتا القوتين الرئيسيتين في المنطقة قبل الحرب، اقتصاديا وسياسيا، واضطرت إلى مواجهة الحركات القومية المناهضة للاستعمار. وفي هذا السياق، ملأت الولايات المتحدة الفراغ الذي ظهر في المنطقة. وقد بدأ الاهتمام الأمريكي بالشرق الأوسط منذ عشرينيات القرن الماضي مع اكتشاف النفط، حيث لعبت الشركات الأمريكية دورا مهما في الحصول على امتيازات الطاقة. لكن نقطة التحول الحقيقية التي جعلت الولايات المتحدة القوة الأساسية في المنطقة كانت أزمة السويس عام 1956.

فعندما قام الرئيس المصري جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس عام 1956، شنت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل تدخلا عسكريا ضد مصر، إلا أن هذا التدخل توقف نتيجة الضغوط الأمريكية. وقد عارضت واشنطن العملية العسكرية خوفا من زيادة نفوذ الاتحاد السوفيتي في المنطقة، ورغبة منها في الحفاظ على صورتها الدولية. وأدى هذا الحدث إلى تراجع النفوذ التقليدي لبريطانيا وفرنسا، وفي المقابل عزز مكانة الولايات المتحدة باعتبارها القوة الجديدة المنظمة لشؤون الشرق الأوسط.

وخلال فترة الحرب الباردة، أصبح الشرق الأوسط واحدا من أهم مراكز التنافس الأيديولوجي والاستراتيجي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وفي هذا الإطار، طورت واشنطن علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية مع عدد من الدول العربية بهدف الحد من النفوذ السوفيتي. وكان "مبدأ أيزنهاور" من أبرز أمثلة هذه السياسة، حيث أعلن عام 1954 أن الولايات المتحدة ستقدم مساعدات سياسية واقتصادية وعسكرية لدول الشرق الأوسط في مواجهة التهديد السوفيتي. وبهذا أصبحت دول المنطقة مضطرة إلى اختيار أحد المعسكرين بشكل واضح.

ولم يقتصر النفوذ السياسي الغربي في العالم العربي على العلاقات الدبلوماسية فقط، بل امتد أيضا إلى التأثير في تغيير القيادات والانقلابات والعمليات السياسية الداخلية. فقد اتبعت الولايات المتحدة سياسات تدخل علنية أو سرية ضد الحكومات التي اعتبرتها معارضة لمصالحها. ومن أبرز الأمثلة على ذلك الانقلاب المدعوم من وكالة الاستخبارات الأمريكية في إيران عام 1953، حيث تم إسقاط رئيس الوزراء محمد مصدق وتعزيز سلطة الشاه من جديد، وهو ما اعتبر رسالة سياسية مهمة للمنطقة. كما لعبت أشكال مختلفة من التعاون السياسي والاستخباراتي المدعوم غربيا دورا مؤثرا في العراق وليبيا وبعض دول الخليج.

IHSAN MUN

ومن أهم خطوات الهندسة السياسية الأمريكية في العالم العربي اتفاقيات كامب ديفيد. ففي عام 1978، وبرعاية الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، وقع الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن اتفاقيات كامب ديفيد، لتصبح مصر أول دولة عربية تعترف رسميا بإسرائيل. ورغم أن الاتفاقية منحت اندلاع حرب جديدة بين مصر وإسرائيل، فإنها أثارت جدلا واسعا في العالم العربي. فقد قاطعت عدة دول عربية مصر، وتم تعليق عضويتها في جامعة الدول العربية لفترة، كما نقل مقر الجامعة من القاهرة إلى تونس. كذلك تعرضت الاتفاقية لانتقادات كبيرة لأنها أضعفت الموقف العربي الموحد تجاه القضية الفلسطينية.

وفي عام 2020، دخلت سياسة التطبيع الأمريكية مرحلة جديدة مع "اتفاقيات إبراهيم"، التي أدت إلى إقامة علاقات دبلوماسية بين إسرائيل وكل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين بوساطة أمريكية. وخلال إدارة الرئيس دونالد ترامب، نقلت الولايات المتحدة سفارتها إلى القدس، وطرحت ما عرف باسم "صفقة القرن"، كما مارست ضغوطا على عدد من الدول العربية للتطبيع مع إسرائيل، وهو ما أدى إلى إعادة تشكيل التوازنات السياسية في المنطقة. وقد رأى منتقدون أن هذه السياسة تهدف إلى دمج إسرائيل في المنطقة دون حل القضية الفلسطينية، إضافة إلى استخدامها كوسيلة لمواجهة النفوذ الإيراني.

ولا يقتصر التأثير السياسي الغربي في العالم العربي على العلاقات الرسمية بين الدول، بل يشمل أيضا دور اللوبي الإسرائيلي القوي في واشنطن والتأثير الإعلامي داخل الولايات المتحدة، حيث يلعبان دورا مهما في رسم السياسات الأمريكية تجاه المنطقة. ولهذا تجد كثير من الدول العربية نفسها غير قادرة على اتخاذ مواقف حادة بشأن القضية الفلسطينية خوفا من التأثير على علاقاتها مع واشنطن، وهو ما يعكس طبيعة العلاقة غير المتوازنة بين الطرفين.

ويعتبر التدخل الأمريكي في العراق عام 2003 من أكثر الأمثلة إثارة للجدل حول النفوذ السياسي الغربي في العالم العربي. فقد أدى هذا التدخل إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي والصراعات الطائفية والمشكلات الأمنية التي غيرت التوازنات الإقليمية بشكل كبير. كما أثار التدخل العسكري الذي قاده حلف الناتو في ليبيا عام 2011 نقاشات واسعة حول دور الغرب السياسي والعسكري في المنطقة.

كما استخدمت الدول الغربية خطاب حقوق الإنسان والديمقراطية والإصلاح السياسي للتأثير في التطورات السياسية داخل العالم العربي. وبينما اعتبرت بعض الأطراف هذه السياسات دعما للتحول الديمقراطي، رأت أطراف أخرى أنها مجرد أدوات لحماية المصالح الغربية. وقد أدى التناقض بين مواقف الغرب من القضية الفلسطينية ومواقفه من أزمات أخرى إلى زيادة المشاعر القومية والراديكالية المعادية للغرب داخل العالم العربي.

٦.٢ النفوذ العسكري

الوجود العسكري الأمريكي والغربي يعد من أكثر أبعاد النفوذ الغربي في العالم العربي وضوحا وإثارة للجدل. ويستند الانخراط العسكري الأمريكي في المنطقة بشكل أساسي إلى الأهمية الاستراتيجية التي تمثلها منطقة الخليج بالنسبة لأمن الطاقة العالمي. وقد اكتسب هذا التوجه إطارا رسميا مع إعلان مبدأ كارتر عام 1980. ووفقا لهذا المبدأ فإن السيطرة على منطقة الخليج تعتبر مسألة حيوية للمصالح القومية الأمريكية، وأن أي قوة خارجية تهدد هذه المنطقة ستواجه باستخدام القوة العسكرية الأمريكية. وبعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، جاء مبدأ بوش القائم على فكرة "الحرب الوقائية" ليوسع التدخلات العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط بشكل أكبر. ويعد غزو العراق عام 2003، الذي تم دون قرار من الأمم المتحدة، أحد أكثر الأمثلة إثارة للجدل والتدمير في النفوذ العسكري الغربي داخل المنطقة. فبعد إسقاط نظام صدام حسين، انهارت مؤسسات الدولة العراقية، وتعمقت الصراعات الطائفية، وتهيأت البيئة لظهور تنظيمات متطرفة مثل داعش.

ولم يقتصر الوجود العسكري الأمريكي في العالم العربي على فترات الحروب فقط، بل تحول مع مرور الوقت إلى بنية أمنية إقليمية دائمة. وتعتمد هذه البنية على شبكة من القواعد العسكرية والأساطيل البحرية والاتفاقيات الدفاعية الثنائية المنتشرة في أنحاء المنطقة. وقد أصبحت الأنشطة الأمريكية في الشرق الأوسط أكثر مؤسسية بعد إعلان مبدأ أيزنهاور عام 1954، حيث أُنشئت منشآت عسكرية في الكويت والسعودية وقطر والأردن ومناطق أخرى في الخليج.

وعند النظر إلى شبكة هذه القواعد، يتضح أن المنطقة أصبحت إلى حد كبير محاطة بالوجود العسكري الأمريكي. وتعد قاعدة العديد الجوية في قطر أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في الشرق الأوسط. وقد أُنشئت عام 1996، وتعمل كمقر متقدم للقيادة المركزية الأمريكية "سنتكوم"، كما تستخدم مركزا لتنسيق العمليات الجوية في المنطقة. أما الأسطول الأمريكي الخامس المتمركز في البحرين، فيلعب دورا أساسيا في السيطرة على أمن الملاحة في الخليج. وفي الكويت، تشكل منشآت مثل كامب عريفجان وكامب بيورينغ وقاعدة علي السالم الجوية أجزاء رئيسية من البنية اللوجستية للجيش الأمريكي، بينما تدعم المنشآت والموانئ العسكرية في الإمارات العمليات الأمريكية. كما تستخدم قاعدة موفق السلطي الجوية في الأردن للعمليات الجوية في منطقة بلاد الشام، في حين تبرز قاعدة الأمير سلطان الجوية في السعودية كأحد مراكز أنظمة الدفاع الجوي الإقليمية. إضافة إلى ذلك، يتيح الوجود العسكري في جيبوتي مراقبة البحر الأحمر ومضيق باب المندب عن قرب.

وقد اكتسب الوجود العسكري الأمريكي طابعا دائما خاصة بعد حرب الخليج 1990-1991. فقد أدى غزو العراق للكويت إلى نشر مئات الآلاف من الجنود الأمريكيين في السعودية، ولم يتم سحب هذه البنية العسكرية بالكامل بعد انتهاء الحرب. وعلى الرغم من أن دول الخليج كانت متحفظة في البداية تجاه إقامة علاقات عسكرية علنية مع الولايات المتحدة، فإن الحرب العراقية الإيرانية والمخاوف الأمنية الإقليمية دفعتها تدريجيا إلى توثيق التعاون مع واشنطن. وتشير تقارير أمريكية سرية تعود إلى عام 1985 إلى أن السعودية وافقت على السماح باستخدام القواعد الأمريكية في حال حدوث أزمة، وهو ما يعكس حجم هذا التعاون.

وشكل التدخل الأمريكي في أفغانستان عام 2001، ثم حرب العراق عام 2003، ذروة النفوذ العسكري الأمريكي في المنطقة. فبعد احتلال العراق تجاوز عدد القوات الأمريكية المنتشرة في المنطقة مئات الآلاف. ورغم تراجع هذا العدد لاحقا، فإن الولايات المتحدة ما تزال تحتفظ حتى اليوم بآلاف الجنود في قواعد مثل قاعدة عين الأسد في العراق. إلا أن مطالبة الحكومة العراقية أحيانا بانسحاب هذه القوات تعكس تزايد الجدل حول الوجود العسكري الأمريكي حتى داخل الحكومات العربية نفسها.

ومن الأبعاد المهمة الأخرى للنفوذ العسكري الغربي في العالم العربي تجارة السلاح. فالسعودية والإمارات وقطر ومصر والأردن تعد من أكبر مستوردي السلاح الأمريكي في العالم. وتشكل طائرات إف-15 وأنظمة باتريوت للدفاع الجوي وغيرها من التقنيات الدفاعية الغربية المتطورة أساس البنية العسكرية لدول الخليج. إلا أن هذه العلاقة لا تقتصر على الجانب التجاري فقط، بل تخلق أيضا نوعا من التبعية التقنية والاستراتيجية. فالجيوش التي تعتمد على الأنظمة العسكرية الأمريكية تصبح مرتبطة بالولايات المتحدة على المدى الطويل من حيث التدريب والصيانة والبرمجيات والذخائر وقطع الغيار، مما يجعل من الصعب عليها إدارة سياساتها الدفاعية بشكل مستقل تماما عن واشنطن.

أما العلاقات العسكرية الأمريكية المصرية، فتعتبر من النتائج المباشرة لاتفاقيات كامب ديفيد. فمنذ توقيع الاتفاقيات، طورت القوات المسلحة المصرية تعاونا عسكريا واسعا مع الولايات المتحدة عبر التدريبات المشتركة والمساعدات المالية وصفقات السلاح. ويعكس حصول مصر على مساعدات عسكرية أمريكية سنوية تقارب 1.3 مليار دولار الأبعاد الاستراتيجية لهذه العلاقة.

ومن أبرز التطورات في السنوات الأخيرة تسارع الاندماج العسكري بين إسرائيل ودول الخليج بعد اتفاقيات إبراهيم. فبعد أن نقلت الولايات المتحدة إسرائيل عام 2021 من نطاق القيادة الأوروبية إلى نطاق القيادة المركزية "سنتكوم"، أصبحت إسرائيل لأول مرة ضمن البنية العسكرية نفسها مع دول الخليج. وتم تطوير أنظمة دفاع صاروخي مشتركة وربط شبكات الرادار وتسهيل وصول إسرائيل إلى الأجواء الخليجية. وبهذا لم يعد النفوذ العسكري الأمريكي في المنطقة قائما فقط على وجود قواته المباشرة، بل أيضا على منظومة دفاعية متكاملة تجمع إسرائيل ودول الخليج تحت المظلة الأمريكية.

وتبرر الدول الغربية وجودها العسكري غالبا بحماية طرق الطاقة ومكافحة الإرهاب والدفاع عن الدول الحليفة. إلا أن هذه القواعد والتدخلات العسكرية تثير ردود فعل متباينة داخل العالم العربي. فبينما ترى بعض الأطراف أن الوجود الغربي ضروري لتحقيق الأمن والاستقرار، تعتبره أطراف أخرى شكلا من أشكال الوصاية العسكرية الحديثة التي تحد من سيادة المنطقة وتكريس استمرار النفوذ الأجنبي.

٦.٣ العقوبات والاستثمارات الأجنبية

لم يقتصر نفوذ الغرب في العالم العربي على الأدوات السياسية والعسكرية فقط، بل أصبح أيضاً آلية تأثير اقتصادي قوية تعمل عبر النظام المالي العالمي. ومن أبرز أدوات هذا التأثير العقوبات الاقتصادية. وبشكل خاص، فإن سيطرة الولايات المتحدة على نظام الدولار وشبكة المدفوعات الدولية SWIFT جعلت العقوبات أداة ضغط فعالة على مستوى العالم. عندما يتم إدراج دولة في قائمة العقوبات الأمريكية، فإنها لا تخسر علاقتها مع أمريكا فقط، بل تواجه أيضاً خطر فقدان اتصالها بشكل كبير بالنظام المالي الدولي. إن العقوبات التي فُرضت على العراق بين 1990 و2003، وسياسات العزلة التي فُرضت على ليبيا في عهد القذافي، والعقوبات على سوريا مثل قانون قيصر، كلها أثرت بشكل كبير على اقتصاد الدول المستهدفة، وفي الوقت نفسه سببت نتائج إنسانية كبيرة على المجتمعات. وغالباً لم تنجح هذه العقوبات في إسقاط الأنظمة، لكنها زادت الأزمات الاقتصادية ورفعت البطالة والفقر والاضطرابات الاجتماعية.

تُعتبر العقوبات على إيران من أكبر أمثلة سياسة الضغط الاقتصادي الأمريكية في الشرق الأوسط. بدأت العقوبات بعد ثورة إيران عام 1979، ثم توسعت مع الوقت لتشمل تصدير النفط، والنظام المصرفي، والصناعة العسكرية، وقطاع النقل. ورغم أن الأسباب الرسمية كانت الأمن والأنشطة النووية والسياسات الإقليمية، فإن الشعب كان هو الأكثر تأثراً. وقد أصبحت صعوبات الوصول إلى الدواء والغذاء والاحتياجات الأساسية أكثر وضوحاً. كما أن دعم دول الخليج مثل السعودية والإمارات للعقوبات الأمريكية على إيران أظهر التعاون الاستراتيجي بين الغرب ودول الخليج.

أما حالة سوريا فهي مثال مهم على نتائج العقوبات الاقتصادية الإنسانية والسياسية. بعد عام 2011، فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عقوبات استهدفت مصادر تمويل النظام السوري، لكنها أيضاً أدت إلى انهيار كبير في الاقتصاد. أصبح تمويل النفقات الأمنية أصعب، وتعمقت الأزمة الاقتصادية، وتأثرت الحياة الاجتماعية بشكل كبير. ومع ذلك استمر النظام في البقاء، وهذا يظهر أن العقوبات لا تنجح دائماً في تغيير الأنظمة. كما أن دور الولايات المتحدة في رفع أو تخفيف العقوبات يوضح ميزان القوى داخل الغرب.

لا يقتصر النفوذ الاقتصادي للغرب على العقوبات فقط، بل يتم أيضاً عبر الاستثمارات الأجنبية والمؤسسات المالية الدولية. ويُعتبر قطاع النفط مركزاً تاريخياً لهذا العلاقة. لفترة طويلة، عملت شركات مثل أرامكو وشركات النفط العراقية وغيرها تحت تأثير الشركات الأمريكية والبريطانية. وفي السبعينيات، تغيرت بعض التوازنات مع تأميم النفط، لكن الشركات الغربية حافظت على تفوقها في التكنولوجيا والتمويل والتسويق العالمي.

في الوقت الحاضر، فإن عائدات النفط الكبيرة في دول الخليج وصناديق الثروة السيادية مرتبطة بشكل كبير بالمراكز المالية الغربية. يتم استثمار أموال الخليج في وول ستريت ولندن وباريس، وفي المقابل تعتمد الاقتصادات الغربية أيضاً على هذه التدفقات المالية. وهذا خلق علاقة اعتماد متبادل. كما أن دول الخليج تربط أمن استثماراتها بعلاقاتها السياسية والعسكرية مع الولايات المتحدة، بينما تحافظ الدول الغربية على نفوذها الاقتصادي في المنطقة.

كما تُعد مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أهم أدوات النفوذ الاقتصادي الغربي. في دول مثل مصر وتونس والأردن والسودان، تم تطبيق برامج التكيف الهيكلي التي شملت الخصخصة، ورفع الدعم، وتحرير السوق. ورغم أن بعض الناس يرونها إصلاحات اقتصادية، إلا أنها في كثير من الحالات أدت إلى زيادة البطالة، وضعف الخدمات العامة، وارتفاع عدم المساواة. كما أن سياسات التقشف في أوقات الأزمات زادت من الاحتجاجات والتوترات السياسية.

في النهاية، أصبح النفوذ الأمريكي والغربي في العالم العربي نظاماً متعدد المستويات، لا يعتمد فقط على القوة العسكرية أو السياسية، بل أيضاً على الأدوات الاقتصادية. ومن خلال العقوبات، والمساعدات الخارجية، والاستثمارات، وسياسات الطاقة، والمؤسسات المالية الدولية، يتم التأثير على اقتصاد الدول العربية وعلاقاتها الخارجية. ومع ذلك، ما زال هناك جدل حول ما إذا كان هذا النفوذ يعزز الاستقرار أم يزيد من الاعتماد الاقتصادي.

٧. النفوذ الروسي والصيني في المنطقة

بينما يتجه نظام العلاقات الدولية الحديث من الهيمنة الأميركية الاحادية القطب نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب، فإن من أكثر المناطق التي يلاحظ فيها هذا التحول بوضوح هو العالم العربي. إن تراجع النفوذ العسكري والسياسي للولايات المتحدة والكتلة الغربية في المنطقة، إضافة إلى انتقال الاهتمام الاستراتيجي نحو منطقة آسيا-المحيط الهادئ، قد خلق فراغا مهما في القوة داخل الجغرافيا العربية. وقد بدأت كل من روسيا الاتحادية وجمهورية الصين الشعبية بملء هذا الفراغ.

إن استراتيجيات روسيا والصين تجاه العالم العربي تختلف عن بعضها البعض. فروسيا تعتمد بشكل أكبر على القوة العسكرية والقواعد الاستراتيجية والتدخل في الأزمات والتأثير الدبلوماسي لبناء نفوذها. أما الصين فتستخدم الاستثمارات الاقتصادية ومشاريع البنية التحتية والتعاون الجيواقتصادي لبناء وجود أكثر هدوءا لكنه مستمر في المنطقة. ويعتبر خطاب الصين القائم على عدم التدخل واحترام السيادة عاملا مهما في تعزيز علاقاتها مع دول المنطقة.

ومنذ فترة الحرب الباردة، استمر تأثير الاتحاد السوفيتي ثم الاتحاد الروسي في المنطقة، وفي السنوات الاخيرة أصبحت القوة الاقتصادية والدبلوماسية المتصاعدة للصين تجعل العالم العربي واحدا من أهم ساحات التنافس متعدد الأقطاب. وهكذا فإن ازدياد نفوذ روسيا والصين في العالم العربي يعد من أبرز مؤشرات التحول في النظام العالمي نحو توزيع أكثر توازنا للقوة.

٧.١ النفوذ الروسي

نفوذ روسيا في العالم العربي يمتد تاريخياً إلى فترة الاتحاد السوفيتي. خلال سنوات الحرب الباردة، قام الاتحاد السوفيتي بتطوير علاقات عسكرية وأيديولوجية مع دول عربية مثل مصر وسوريا والعراق واليمن، مما جعله يشكل توازناً مهماً ضد الغرب في المنطقة. وقد ساهم دعم الأنظمة الجمهورية ذات التوجه الاشتراكي، خاصة في مصر في عهد جمال عبد الناصر، في توسيع نفوذ موسكو في الشرق الأوسط. لكن مع انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، فقدت روسيا جزءاً كبيراً من نفوذها في المنطقة، وانشغلت بأزماتها الداخلية السياسية والاقتصادية، مما أدى إلى ضعف حضورها في الشرق الأوسط. ومع وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة، بدأت روسيا بتطوير استراتيجية عودة إلى المنطقة بهدف استعادة مكانتها كقوة عالمية.

في عهد بوتين، أصبح الشرق الأوسط ذا أهمية استراتيجية ورمزية كبيرة لروسيا. ولم تعد سياسة موسكو في العالم العربي الحديث قائمة على الأيديولوجيا، بل على الواقعية السياسية، وإسقاط القوة العسكرية، والمصالح الاستراتيجية. وكانت نقطة التحول الأهم هي التدخل العسكري المباشر في الحرب الأهلية السورية عام 2015. فقد دعمت روسيا نظام بشار الأسد، مما منع انهيار النظام، وفي الوقت نفسه عززت سيطرتها على قاعدتي طرطوس البحرية وحميميم الجوية، لتضمن وجوداً عسكرياً دائماً في شرق البحر المتوسط. وقد أصبح هذا التدخل رمزاً لعودة روسيا كقوة كبرى بعد مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

إن الوجود الروسي في سوريا لا يقتصر فقط على حماية النظام السوري. فبالنسبة لموسكو، تمثل سوريا أهمية كبيرة في مجالات سياسة الطاقة، والوصول العسكري في شرق المتوسط، واستراتيجية الوصول إلى المياه الدافئة، وموازنة النفوذ الغربي في المنطقة. وبفضل قاعدتي طرطوس وحميميم، حصلت روسيا على مجال حركة عسكري واسع في البحر المتوسط، كما زادت من تأثيرها الاستراتيجي من خلال أنظمة الدفاع الجوي إس-300 واس-400. كما أن هذا التدخل عزز صورة روسيا كفاعل قادر على توفير "أمن النظام" في مقابل التدخلات الغربية التي ترفع شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان. لكن في المقابل، فإن التدخل في سوريا ثم الحرب في أوكرانيا أديا إلى فرض عقوبات غربية أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الروسي.

ولا يقتصر نفوذ روسيا في المنطقة على سوريا فقط. فقد وسعت موسكو نفوذها في شمال إفريقيا عبر دعم قوات خليفة حفتر في ليبيا من خلال شركات أمنية شبه خاصة مثل فاغنر، مما سمح لها بزيادة وجودها في المناطق المطلة على المتوسط. وبهذه الاستراتيجية، تسعى روسيا إلى تعزيز وجودها العسكري في مناطق الطاقة والممرات البحرية. كما تستخدم حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي لحماية حلفائها في سوريا وليبيا والسودان من التدخلات الغربية.

إضافة إلى النفوذ العسكري، طورت روسيا علاقات مهمة مع العالم العربي في مجالي الطاقة والصناعات الدفاعية. فمن خلال آلية "أوبك+"، تنسق روسيا مع السعودية سياسات إنتاج النفط، مما جعلها لاعباً مؤثراً في أسواق الطاقة العالمية. كما أن مشاريع مثل محطة الضبعة النووية في مصر تعكس التعاون في مجال الطاقة النووية، في حين عززت صادرات الأسلحة مثل أنظمة إس-400 والطائرات المقاتلة علاقاتها مع مصر والجزائر والعراق وبعض دول الخليج. ويُعتبر اعتماد الجزائر الكبير على السلاح الروسي مؤشراً واضحاً على النفوذ الاستراتيجي طويل الأمد لموسكو في المنطقة.

IHSAN MUN

في الختام، تقوم استراتيجية روسيا في العالم العربي على عدم المواجهة المباشرة مع الغرب، بل على بناء نفوذ عسكري ودبلوماسي واقتصادي في مناطق الأزمات، بهدف تعزيز موقعها كقوة فاعلة في النظام الدولي متعدد الأقطاب. وقد ساعد التدخل في سوريا على بدء مرحلة جديدة أعادت روسيا إلى الوجود كقوة دائمة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

٧.٢ الاستثمارات الصينية

تقوم إستراتيجية الصين في العالم العربي بشكل كبير على التعاون الاقتصادي، وأمن الطاقة، وبناء نفوذ جيوسياسي طويل الأمد. وعلى عكس القوى الغربية، تتجنب بكين التدخل العسكري أو الانحياز السياسي المباشر، وبدلاً من ذلك تعزز نفوذها في المنطقة من خلال الاستثمارات في البنية التحتية، وشبكات التجارة، والمشاريع التكنولوجية. ويعتمد النهج الصيني الأساسي على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم فرض شروط سياسية، مما يجعل الصين شريكاً جذاباً للعديد من الدول العربية.

ويأتي في مركز هذه الاستراتيجية "مبادرة الحزام والطريق". وتُعد المنطقة العربية، خاصة من خلال طريق الحرير البحري، واحدة من أهم نقاط الاتصال في التجارة العالمية بالنسبة للصين. وتعمل الصين على توسيع وجودها الاقتصادي في المنطقة من خلال إنشاء موانئ ومحطات ومرافق طاقة ومراكز لوجستية على امتداد طرق التجارة التي تمتد من جنوب شرق آسيا إلى المحيط الهندي، ومن البحر الأحمر إلى شرق البحر المتوسط. وتُعتبر الاستثمارات حول قناة السويس ذات أهمية كبيرة للصين بسبب تأثيرها الاستراتيجي على التجارة البحرية العالمية.

وفي السنوات الأخيرة، استثمرت بكين في العديد من المشاريع الكبرى مثل العاصمة الإدارية الجديدة في مصر، والاستثمارات في الموانئ في الجزائر، والمنطقة الصناعية في الدقم في عمان، ومشاريع البنية التحتية التي تطورها شركة هواوي تعزز النفوذ (5G) الرقمية في دول الخليج. كما أن شبكات الجيل الخامس التكنولوجي للصين في المنطقة. وبهذا الشكل لا تقتصر قوة الصين على الجانب الاقتصادي فقط، بل تمتد أيضاً إلى تشكيل معايير تكنولوجية طويلة الأمد.

ويُعد أمن الطاقة عنصراً أساسياً في سياسة الصين تجاه الشرق الأوسط. فالصين اليوم هي أكبر مستورد للنفط في العالم، وتُعتبر دول الخليج مثل السعودية والعراق والإمارات من أهم موردي الطاقة لها. وفي المقابل أصبحت الصين واحدة من أكبر الشركاء التجاريين لهذه الدول، مما خلق حالة من الاعتماد الاقتصادي المتبادل، ومنح الصين مساحة واسعة للحركة الدبلوماسية في المنطقة.

وتتيح السياسة الصينية القائمة على الحياد والتوازن لها التعامل مع أطراف مختلفة في الوقت نفسه. فبكين تحافظ على علاقاتها مع إسرائيل وفلسطين، وتستمر في التعاون في مجال الطاقة مع إيران، وتطور شراكتها الاقتصادية مع الدول العربية. ومن أبرز أمثلة هذا النهج الدبلوماسي "اتفاق بكين" عام 2023، الذي ساعد على إعادة استئناف العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران بوساطة صينية. وقد أظهر هذا التطور أن الصين أصبحت لاعباً دبلوماسياً مهماً إلى جانب دورها الاقتصادي في العالم العربي.

٧.٣ التنافس الدولي في المنطقة العربية

أصبح العالم العربي اليوم واحدا من أكثر المناطق التي تشهد تنافسا شديدا بين القوى العالمية. تسعى الولايات المتحدة وروسيا والصين الى الحفاظ على نفوذها أو توسيعه في المنطقة من خلال الأدوات السياسية والعسكرية والاقتصادية والتكنولوجية. وإلى جانب ذلك تعد ايران وتركيا واسرائيل ودول الخليج من الفاعلين الإقليميين المهمين في هذا التنافس متعدد المستويات. لذلك ينظر الى المنطقة العربية ليس فقط كساحة للصراعات المحلية بل أيضا كمركز للمواجهات الاستراتيجية العالمية.

تحاول الولايات المتحدة الحفاظ على تفوقها العسكري التقليدي والبنية الامنية التي انشأتها ونظام البترودولار بينما تعمل الصين على زيادة نفوذها من خلال الاستثمارات الاقتصادية ومشاريع البنية التحتية وشبكات التكنولوجيا. أما روسيا فتسعى إلى تعزيز موقعها في المنطقة عبر التعاون العسكري وسياسات الطاقة والنفوذ في مجال الأمن. وغالبا ما يدار هذا التنافس ليس عبر المواجهة المباشرة بل من خلال الحروب بالوكالة والتحالفات الدبلوماسية والاعتماد الاقتصادي المتبادل وسياسات الطاقة.

وتعد دول مثل سوريا وليبيا واليمن والعراق من أكثر مناطق الأزمات التي يلاحظ فيها هذا التنافس بشكل حاد. إذ تدعم القوى العالمية والاقليمية مجموعات محلية مختلفة من أجل بناء نفوذ غير مباشر يخدم مصالحها الاستراتيجية. ففي سوريا وجود مجموعات مدعومة من الولايات المتحدة والنظام المدعوم من روسيا والميليشيات المدعومة من إيران في ساحة واحدة وكذلك في ليبيا حيث تدعم أطراف خارجية مختلفة اطرافا متقابلة يوضح لماذا تستمر هذه الأزمات لفترات طويلة دون حل.

وتأتي الموارد الطاقوية وطرق التجارة في مركز هذا التنافس. فاحتياطيات النفط والغاز تحمل أهمية اقتصادية وجيوسياسية كبيرة للقوى العالمية. كما تلعب الممرات الاستراتيجية مثل قناة السويس ومضيق باب المندب ومضيق هرمز دورا حاسما في سياسات هذه القوى تجاه المنطقة.

ويعد البعد الاقتصادي للتنافس العالمي مهما ايضا. فاستثمارات الصين في البنية التحتية ومشاريعها التكنولوجية وتأثير الغرب في الن ظام المالي وسياسات روسيا في مجال الطاقة كلها تخلق علاقات اعتماد مختلفة داخل الدول العربية. وهذا يدفع الدول العربية الى اتباع سياسات توازن متعددة الاتجاهات. فدول مثل السعودية والامارات ومصر تحافظ على علاقاتها الامنية مع الولايات المتحدة بينما تتجه نحو الصين في التعاون الاقتصادي واحيانا نحو روسيا في مجالات الطاقة والدفاع. ومن أبرز امثلة هذا التوازن انضمام بعض الدول العربية إلى منصة بريكس.

وتوفر هذه العملية بعض الفرص للدول العربية إذ يمنحها التنافس بين القوى الكبرى مجالا أوسع للحركة الدبلوماسية وخيارات اقتصادية أكثر. لكنها في الوقت نفسه تحمل مخاطر كبيرة إذ يمكن لتضارب مصالح القوى الكبرى أن يزيد من حدة الازمات الاقليمية ويؤدي الى زيادة التسلح ويصعب حل النزاعات. وفي الواقع أصبح الشرق الأوسط في السنوات الاخيرة واحدا من اكبر مراكز استيراد السلاح في العالم.

في الختام يعد العالم العربي واحدا من أكثر ساحات التنافس الاستراتيجي اهمية في النظام الدولي متعدد الأقطاب. فهذا التنافس يمنح الدول العربية مرونة أكبر في السياسة الخارجية من جهة لكنه من جهة أخرى يساهم في اطالة امد الصراعات وترسيخ عدم الاستقرار. وهذا الامر يجعل من الصعب على المنظمات الاقليمية مثل جامعة الدول العربية تطوير سياسات موحدة ومشتركة.

٨. النفوذ الإقليمي في العالم العربي

تشكل البنية الأمنية والتوازنات السياسية في العالم العربي الحديث ليس فقط من خلال القوى العالمية مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين، بل أيضاً من خلال فاعلين إقليميين مثل إيران وتركيا. وبعد غزو العراق عام 2003 وموجات الربيع العربي عام 2011، أدى ضعف مراكز القوة العربية التقليدية مثل العراق وسوريا ومصر إلى خلق فراغ جيوسياسي كبير في المنطقة. وقد جعل هذا الوضع سعي إيران وتركيا إلى توسيع نفوذهما في العالم العربي أكثر وضوحاً وتأثيراً.

اليوم لا يُعد العالم العربي مجرد ساحة للتنافس العالمي، بل أيضاً مركزاً لصراعات القوى الإقليمية. فإيران وتركيا وإسرائيل تعمل على تعزيز نفوذها في المنطقة بناءً على اعتبارات أمنية وأيديولوجية وروابط تاريخية ومصالح اقتصادية. وقد أدت الحروب الأهلية والأزمات السياسية إلى تعميق هذا التنافس بشكل أكبر.

تعتمد استراتيجية إيران الإقليمية بشكل كبير على النفوذ الأيديولوجي القائم على الطابع الشيعي وعلى مفهوم "محور المقاومة". وتسعى طهران إلى توسيع نفوذها في دول مثل العراق وسوريا ولبنان واليمن من خلال دعم جماعات مسلحة وهياكل سياسية مرتبطة بها. وتمنح هذه الاستراتيجية إيران مجال تأثير واسع دون تدخل عسكري مباشر، لكنها في الوقت نفسه تزيد من التوترات الطائفية وتُعتبر تهديداً أمنياً من قبل العديد من الدول العربية.

أما تركيا، فتتبع في السنوات الأخيرة سياسة خارجية أكثر نشاطاً في العالم العربي. وتهدف أنقرة إلى تعزيز نفوذها في المنطقة من خلال الإرث العثماني التاريخي، والعلاقات الاقتصادية، والمبادرات الدبلوماسية، والقدرات العسكرية. وقد لعبت تركيا أدواراً مباشرة في ملفات مثل سوريا وليبيا وقطر، وعززت حضورها من خلال الصناعات الدفاعية والطائرات المسيرة والتعاون الأمني. كما تحاول تركيا بناء تأثير ناعم من خلال علاقاتها مع التيارات الاجتماعية والسياسية ذات التوجه المحافظ السني.

في الختام، فإن ميزان القوى في العالم العربي لا يتشكل فقط من خلال التدخلات العالمية، بل أيضاً من خلال تنافس القوى الإقليمية. وتُعد الاختلافات الجيوسياسية والأيديولوجية بين إيران وتركيا من العوامل الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على مسار الأزمات في المنطقة. وهذا التنافس متعدد المستويات يجعل تحقيق الاستقرار في العالم العربي أكثر صعوبة، وفي الوقت نفسه يحول المنطقة إلى مركز رئيسي للصراعات بين القوى العالمية والإقليمية.

IHSAN MUN

٨.١ النفوذ الإيراني

استراتيجية نفوذ الجمهورية الاسلامية الايرانية في العالم العربي هي نموذج جيوسياسي متعدد المستويات يعتمد بشكل كبير على استخدام القوة غير المتماثلة والدوافع الأيديولوجية والفاعلين بالوكالة. وبعد ثورة إيران عام 1979 لم تقتصر السياسة الخارجية لطهران على مصالح الدولة فقط بل اتجهت نحو بناء مجال نفوذ إقليمي ضمن هدف تصدير الثورة الإسلامية. وفي هذا الإطار نشأ تدريجيا ما يعرف بمحور المقاومة وهو شبكة تحالفات غير رسمية لكنها منسقة نسبيا.

يشمل هذا المحور إيران وسوريا وحزب الله في لبنان وعددا من الميليشيات الشيعية في العراق والحوثيين انصار الله في اليمن بالاضافة الى حماس والجهاد الاسلامي في فلسطين. ويهدف هذا التشكيل إلى تقليص نفوذ الولايات المتحدة واسرائيل وبناء توازن قوى إقليمي بديل يتمحور حول إيران. وتدير طهران هذا النظام ليس من خلال جيش نظامي مباشر بل عبر قوات فيلق القدس التابعة للحرس الثوري الإيراني والتي تنسق مع الفاعلين الوكلاء.

توفر هذه الاستراتيجية لإيران قدرة نفوذ مرنة ومنخفضة التكلفة نسبيا. فحزب الله في لبنان أصبح قوة سياسية وعسكرية مؤثرة داخل الدولة وفي العراق اكتسبت فصائل مثل الحشد الشعبي دورا مهما في الامن والسياسة بينما تمكن الحوثيون في اليمن من فرض تأثير استراتيجي على خط باب المندب والبحر الأحمر. وتؤدي هذه الشبكات الى اضعاف سيادة الدول المعنية وجعل عمليات اتخاذ القرار الداخلي أكثر عرضة للتأثير الخارجي.

لا تقتصر استراتيجية إيران في العالم العربي على البعد العسكري فقط بل تشمل ايضا هدفا أوسع يتعلق بالعمق الجيوسياسي وانشاء ممرات استراتيجية. فمحاولة بناء امتداد نفوذ من العراق الى سوريا ولبنان وصولا الى البحر المتوسط تعرف أحيانا بـ الهلال الشيعي وهو ما يشير الى حزام نفوذ اقليمي يمنح إيران قدرة لوجستية واستراتيجية ويشكل توازنا غير مباشر أمام الولايات المتحدة واسرائيل.

كما أن أحد الجوانب المهمة لشبكة الوكلاء الايرانية هو قدرتها على إنتاج الشرعية السياسية. فدعم حركات فلسطينية مثل حماس والجهاد الإسلامي رغم انها ليست شيعية يساعد ايران على تقديم نفسها كفاعل قائم على المقاومة وليس فقط على أساس طائفي. وهذا الخطاب يهدف الى توسيع النفوذ السياسي والايديولوجي لطهران في العالم العربي.

لكن في السنوات الاخيرة واجه هذا البناء الاستراتيجي عدة تحديات. فقد أدت حدة الازمات الاقليمية وتراجع بعض مؤسسات الدولة في سوريا وارهاق حزب الله وبعض الفاعلين الوكلاء بالاضافة الى تراجع النفوذ الايراني في بعض الساحات إلى إضعاف تماسك محور المقاومة. وهذا يدل على ان النفوذ الايراني ليس توسعا مطلقا بل هو بنية هشة نسبيا وتتعرض لضغوط مستمرة.

في الختام تقوم استراتيجية إيران في العالم العربي على الحروب بالوكالة والشبكات الايديولوجية وادوات الامن غير المتماثلة بدلا من القوة المباشرة بين الدول. ورغم ان هذا النموذج يمنح إيران مزايا مهمة إلا أنه في الوقت نفسه ينتج بنية شديدة الحساسية تجاه التحولات الاقليمية ومليئة بمستويات عالية من الهشاشة.

IHSAN MUN

٨.٢ النفوذ التركي

تركيا الجمهورية في العالم العربي، تطور سعيها نحو النفوذ من خط السياسة الخارجية البطيئة و المتمركزة حول الغرب في فترة الحرب الباردة إلى سياسة أكثر نشاطا وتعدد أبعاد، وتشمل أحيانا استخدام الأدوات العسكرية. ومنذ العقد الاول من الالفية، لعبت عناصر "القوة الناعمة" مثل العلاقات الاقتصادية، والتأثير الثقافي، وتسهيلات التأشيرات، وصناعة المسلسلات، والانفتاح الدبلوماسي دورا أساسيا في تعزيز حضور تركيا في المنطقة. لكن بعد الربيع العربي عام 2011، ومع اهتزاز النظام الاقليمي، اتجهت انقرة نحو استراتيجية اقليمية جديدة تركز بشكل أكبر على الأمن وتستخدم القدرات العسكرية بشكل أوسع.

في هذه المرحلة الجديدة، اهداف تركيا الرئيسية هي تأمين حدودها، ومنع استفادة تنظيمات مثل بي كا كا/ واي بي جي وداعش من الفراغات الأمنية، وفي الوقت نفسه اعادة تموضعها كفاعل جيوسياسي مؤثر عبر الروابط التاريخية و الإرث العثماني. وفي هذا الإطار، انشأت تركيا للمرة الاولى في العصر الحديث وجودا عسكريا دائما وشبكات قواعد في العالم العربي.

تعد سوريا من أكثر الساحات التي شهدت تدخلا تركيا مكثفا. من خلال عمليات درع الفرات وغصن الزيتون ونبع السلام، تم إنشاء مناطق آمنة في شمال سوريا، وفي الوقت نفسه تم بناء نفوذ فعلي من خلال هياكل ادارية محلية ومشاريع بنية تحتية وتنظيمات اقتصادية. وهذا يعكس ان دور تركيا لم يكن عسكريا فقط، بل شمل ايضا مستويات ادارية واجتماعية واقتصادية.

في ليبيا، غيرت تركيا توازنات الميدان من خلال دعم حكومة الوفاق الوطني والتدخل العسكري. وترتبط هذه العملية مباشرة بتنافس الطاقة في شرق البحر المتوسط. كما أن اتفاق ترسيم الحدود البحرية مع ليبيا منح تركيا مكسبا استراتيجيا في نزاعات السيادة البحرية في المنطقة. وفي الوقت نفسه، يظهر الوجود العسكري التركي في قطر دور انقرة في منظومة امن الخليج، بينما عمّق دعمها لقطر خلال أزمة 2017 هذه العلاقات بشكل أكبر.

ولا يقتصر حضور تركيا في العالم العربي على الجانب العسكري فقط، بل يمتد ايضا الى البعدين الاقتصادي والتكنولوجي. فصناعة الدفاع والطائرات المسيرة والمشاريع التحتية تعد من أهم الأدوات التي تعزز النفوذ التركي. وقد تحولت تركيا بفضل تكنولوجيا الطائرات بدون طيار الى مصدر مهم لتصدير القدرات الدفاعية في المنطقة.

وتقوم السياسة الخارجية التركية أيضا على استراتيجية توازن مرنة ومتعددة الاتجاهات. ففي حين يتم تطوير شراكات استراتيجية مع دول مثل قطر، تظهر في المقابل توترات دورية مع دول مثل مصر والسعودية والإمارات. وهذا يعكس أن النفوذ التركي في العالم العربي يجمع بين عناصر التعاون والمنافسة في الوقت نفسه.
في المجمل، يقوم النفوذ التركي في العالم العربي على استراتيجية متعددة الطبقات تعتمد على الإرث التاريخي، والأمن، والمصالح الاقتصادية، والقدرات العسكرية. وهذا يجعل تركيا فاعلا إقليميا هجيناً قادرا على الجمع بين التعاون واستخدام القوة الصلبة عند الضرورة.

٨.٣ التنافس الإقليمي في الشرق الأوسط

الصراع الإقليمي في الشرق الأوسط والعالم العربي لا يمكن اختزاله إلى محور واحد من النزاع، بل هو بنية متعددة المستويات، سائلة، وتضم عدداً كبيراً من الفاعلين. هذا الهيكل ينتج توازناً جيوسياسياً معقداً تتداخل فيه تأثيرات القوى العالمية مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين مع مصالح الفاعلين الإقليميين مثل إيران وتركيا وإسرائيل ودول الخليج.

حتى وقت قريب، كان خط الصدع الرئيسي في المنطقة يتمثل في التنافس الجيوستراتيجي والطائفي بين المعسكر السني المحافظ بقيادة السعودية ومحور "المقاومة" بقيادة إيران. وقد ظهر هذا الصراع بشكل واضح في دول مثل اليمن وسوريا والعراق من خلال الحروب بالوكالة. ففي اليمن، تُعد الحرب بين الحوثيين والتحالف الذي تقوده السعودية أحد أبرز الأمثلة على هذا التنافس. وفي المقابل، سعت إيران إلى توسيع نفوذها الإقليمي عبر شبكات الميليشيات الشيعية ومحور المقاومة.

لكن هذا التنافس لم يقتصر على محور إيران والسعودية فقط. فقد أدى موقف تركيا وقطر الداعم لمسارات التغيير السياسي خلال الربيع العربي إلى حدوث انقسام سياسي وأيديولوجي مع دول مثل مصر والإمارات والسعودية، مما أدى إلى مواجهة غير مباشرة في ساحات مثل ليبيا وسوريا. ففي ليبيا، دعم تركيا لحكومة الوفاق الوطني مقابل دعم الإمارات ومصر لقوات حفتر يمثل أحد أبرز تجليات هذا الصراع.

كما أن الانقسامات داخل دول الخليج زادت من تعقيد المشهد. فقد كشفت أزمة قطر بين 2017 و2021 عن هشاشة التماسك داخل مجلس التعاون الخليجي، وكان دعم تركيا لقطر عاملاً مهماً في إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية. وأثبتت هذه الأزمة أن العالم العربي ليس كتلة سياسية موحدة، بل ساحة مليئة بالتباينات الداخلية التي تجذب مزيداً من التدخلات الخارجية.

وفي السنوات الأخيرة، بدأت هذه المواجهات الحادة تأخذ منحى أكثر براغماتية نحو "التطبيع" وإعادة التوازن. فقد شهدت العلاقات بين تركيا وكل من مصر والسعودية والإمارات تحسناً تدريجياً، كما حدث تقارب دبلوماسي بين السعودية وإيران بوساطة صينية، إضافة إلى اتفاقيات أبراهام التي أدت إلى تطبيع العلاقات بين بعض الدول العربية وإسرائيل. ومع ذلك، يبقى هذا المسار هشاً بسبب استمرار القضايا الأمنية وخاصة القضية الفلسطينية.

وتبقى العوامل الأساسية لهذا التنافس متعدد المستويات هي الطاقة، وطرق التجارة الاستراتيجية، والممرات الجيوسياسية الحيوية. فمضيق هرمز والبحر الأحمر وشرق البحر المتوسط تمثل نقاطاً حاسمة في أمن الطاقة العالمي، ويؤدي التنافس عليها إلى استمرار حالة التوتر في المنطقة.

في الختام، فإن الصراع في العالم العربي والشرق الأوسط هو نظام تنافسي متغير تتداخل فيه الأيديولوجيا والطائفية والمصالح الاقتصادية والهواجس الأمنية. وهذا الواقع يؤدي إلى تعميق عدم الاستقرار الإقليمي، وفي الوقت نفسه يحد بشكل كبير من قدرة مؤسسات مثل جامعة الدول العربية على العمل بشكل جماعي وموحد.

٩. الربيع العربي وتأثيره على المنطقة

يُعتبر الربيع العربي من أهم الأحداث السياسية في تاريخ العالم العربي الحديث، حيث شكّل نقطة تحول كبرى في الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في المنطقة. بدأت الاحتجاجات أواخر عام ٢٠١٠ في تونس بعد حادثة محمد البوعزيزي، ثم انتشرت بسرعة إلى عدة دول عربية مثل ليبيا ومصر وسوريا واليمن، بمطالبة بالإصلاح السياسي، وتحسين الأوضاع الاقتصادية، ومحاربة الفساد، وتوسيع الحريات السياسي

في بدايته، اعتبر الكثيرون أن الربيع العربي يمثل فرصة تاريخية لتحقيق الديمقراطية والإصلاح في العالم العربي، إلا أن تطورات الأحداث أظهرت تعقيد الأوضاع الداخلية في المنطقة، حيث تحولت بعض الاحتجاجات إلى نزاعات مسلحة وحروب أهلية وتدخلات خارجية واسعة. كما أدى ضعف مؤسسات الدولة في بعض الدول إلى خلق فراغ سياسي وأمني استغلته قوى إقليمية ودولية لتعزيز نفوذها

بالنسبة للجنة جامعة الدول العربية فإن دراسة الربيع العربي ضرورية لفهم طبيعة التحديات الحالية التي تواجه المنطقة، خاصة فيما يتعلق بالاستقرار الإقليمي، وسيادة الدول، والتدخلات الأجنبية، والأزمات الإنسانية، وتصاعد الجماعات المسلحة

٩.١ التغيرات السياسية بعد ٧ يناير ٢٠١١

أدت أحداث الربيع العربي إلى تغييرات سياسية جذرية في العديد من الدول العربية. ففي بعض الدول سقطت أنظمة حكم استمرت لعقود طويلة، بينما شهدت دول أخرى إصلاحات سياسية محدودة أو دخلت في مراحل من عدم الاستقرار السياسي

في تونس أدت الاحتجاجات الشعبية إلى سقوط نظام الرئيس زين العابدين بن علي، وبدأت البلاد مرحلة انتقال سياسي شملت صياغة دستور جديد وتنظيم انتخابات تعددية. ورغم التحديات الاقتصادية والسياسية التي واجهتها تونس لاحقًا، إلا أنها اعتُبرت لفترة من الزمن النموذج الأكثر نجاحًا نسبيًا بين دول الربيع العربي.

أما في مصر فقد أجبرت الاحتجاجات الشعبية الرئيس حسني مبارك على التنحي بعد نحو ثلاثين عامًا في الحكم. دخلت مصر بعد ذلك في مرحلة من التغيرات السياسية السريعة، شملت انتقال السلطة بين المجلس العسكري والقوى السياسية المختلفة، وظهور انقسامات سياسية حادة بين التيارات المدنية والإسلامية، قبل أن تستعيد الدولة سيطرة أكبر على المشهد السياسي لاحقًا.

في ليبيا تحولت الاحتجاجات سريعًا إلى نزاع مسلح بين قوات معمر القذافي والمعارضة المسلحة. وبعد تدخل عسكري من (الناتو)، سقط النظام الليبي، إلا أن البلاد دخلت بعد ذلك في حالة طويلة من الانقسام السياسي والصراع بين الحكومات المتنافسة والميليشيات المسلحة، مع استمرار التدخلات الخارجية في الشأن الليبي

أما في سوريا، فقد بدأت الاحتجاجات بمطالب إصلاحية، لكن تصاعد العنف بين الحكومة والمعارضة أدى إلى اندلاع حرب أ واسعة تحولت لاحقًا إلى صراع إقليمي ودولي معقد. وأصبحت سوريا ساحة لتنافس القوى الكبرى والإقليمية، مما زاد من تعقيد الأزمة واستمرارها لسنوات طويلة.

وفي اليمن، أدت الاحتجاجات إلى تنحي الرئيس علي عبد الله صالح، لكن الصراع السياسي بين القوى المختلفة تطور لاحقًا إلى حرب أهلية واسعة النطاق، تسببت في أزمة إنسانية خطيرة.

كما أدى الربيع العربي إلى صعود قوى سياسية جديدة، مثل الأحزاب الإسلامية والحركات الشبابية ومنظمات المجتمع المدني، إضافة إلى الجماعات المسلحة في بعض الدول. وفي المقابل، شهدت بعض الدول تراجعًا في قوة مؤسسات الدولة، مثل الجيوش وأجهزة الأمن والإدارة الحكومية، مما أدى إلى ضعف قدرة الحكومات على فرض السيطرة الكاملة على أراضيها.

هذه التغيرات السياسية لم تبقَ داخل حدود الدول فقط، بل أثرت على ميزان القوى في المنطقة بأكملها، حيث بدأت قوى إقليمية ودولية بمحاولة توسيع نفوذها داخل الدول العربية التي شهدت اضطرابات

٩.٢ التدخلات الخارجية بعد الربيع العربي

يُعتبر تصاعد التدخلات الخارجية أحد أبرز نتائج الربيع العربي. فمع ضعف بعض الدول العربية واندلاع النزاعات الداخلية، وجدت القوى الإقليمية والدولية فرصة لتعزيز نفوذها السياسي والعسكري والاقتصادي داخل المنطقة.

في ليبيا تدخل حلف الناتو عسكريًا عام 2011 بعد صدور قرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يسمح بحماية المدنيين. وقد ساهم التدخل في إسقاط نظام القذافي، لكنه لم ينجح في تحقيق استقرار دائم، حيث دخلت ليبيا في حالة من الفوضى والانقسام السياسي وظهور الجماعات المسلحة.

أما في سوريا فقد أصبحت الأزمة مثالًا واضحًا على تدويل الصراعات العربية. تدخلت روسيا عسكريًا لدعم الحكومة السورية، بينما قدمت إيران دعمًا عسكريًا وسياسيًا لحلفائها داخل سوريا. في المقابل، دعمت بعض الدول الغربية والإقليمية جماعات معارضة مختلفة، كما نفذت تركيا عمليات عسكرية في شمال سوريا بسبب مخاوف تتعلق بالأمن الحدودي والجماعات الكردية المسلحة.

في اليمن تدخل تحالف عربي بقيادة السعودية عام ٢٠١٥ بعد سيطرة الحوثيين على أجزاء واسعة من البلاد. وأدى الصراع إلى واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، مع انتشار المجاعة والأمراض والنزوح الجماعي.

كما لم تقتصر التدخلات الخارجية على الجانب العسكري فقط، بل شملت أيضًا التدخل السياسي والاقتصادي والإعلامي. استخدمت بعض الدول المساعدات الاقتصادية والاستثمارات والعقوبات والدعم الإعلامي كأدوات للتأثير على القرارات السياسية داخل الدول العربية.

إضافة إلى ذلك، أدى انهيار الأمن في بعض المناطق إلى ظهور جماعات متطرفة مثل (داعش)، التي استغلت الفراغ الأمني في أجزاء من العراق وسوريا للسيطرة على مساحات واسعة من الأراضي. وقد استخدمت عدة دول مكافحة الإرهاب كمبرر لتوسيع وجودها العسكري في المنطقة.

يرى العديد من المحللين أن التدخلات الخارجية ساهمت في إطالة أمد الصراعات العربية، حيث دعمت القوى الخارجية أطرافًا متنافسة داخل النزاعات، مما جعل الوصول إلى حلول سياسية أكثر صعوبة.

IHSAN MUN

٩.٣ تأثير الربيع العربي على الاستقرار الإقليمي

ترك الربيع العربي تأثيرات عميقة على استقرار الشرق الأوسط والعالم العربي. فبينما طالبت الشعوب بالإصلاح والتغيير، أدت التطورات في بعض الدول إلى نتائج معقدة أثرت على الأمن والسياسة والاقتصاد في المنطقة بأكملها.

أحد أهم هذه التأثيرات كان تصاعد الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة. فقد شهدت دول مثل اليمن وليبيا وسوريا صراعات طويلة تسببت في مقتل مئات الآلاف وتدمير البنية التحتية وانهيار الخدمات الأساسية.

كما أدى الربيع العربي إلى أزمة لاجئين واسعة النطاق. ملايين الأشخاص اضطروا إلى مغادرة منازلهم بسبب الحروب وعدم الاستقرار، واتجه الكثير منهم إلى دول مجاورة مثل لبنان والأردن وتركيا إضافة إلى أوروبا. وقد خلقت هذه الهجرات ضغوطًا اقتصادية واجتماعية وأمنية على الدول المستقبلة للاجئين.

اقتصاديًا، عانت العديد من الدول العربية من تراجع حاد في الاستثمارات والسياحة وارتفاع معدلات البطالة والفقر. كما أدت الحروب إلى تدمير قطاعات اقتصادية حيوية وزيادة الاعتماد على المساعدات الخارجية والقروض الدولية.

سياسيًا، زادت الانقسامات الإقليمية بين الدول العربية حول كيفية التعامل مع الثورات والحركات السياسية الجديدة. بعض الحكومات دعمت مطالب التغيير، بينما اعتبرت حكومات أخرى أن هذه الثورات تهدد استقرار الدولة والأمن القومي. ونتيجة لذلك، ظهرت خلافات واضحة في المواقف العربية تجاه الأزمات الإقليمية.

واجهت جامعة الدول العربية تحديات كبيرة خلال هذه الفترة، حيث حاولت التوسط في بعض النزاعات وعقد قمم طارئة لمناقشة الأوضاع في ليبيا وسوريا واليمن. إلا أن اختلاف مصالح ومواقف الدول الأعضاء حدّ من قدرة الجامعة العربية على اتخاذ مواقف موحدة وفعالة في بعض القضايا.

في النهاية، كشف الربيع العربي عن حجم التحديات التي تواجه العالم العربي، وأظهر أن ضعف المؤسسات، والأزمات الاقتصادية، والانقسامات السياسية يمكن أن تتحول بسرعة إلى أزمات إقليمية ودولية معقدة. كما أكد أهمية تعزيز الاستقرار الداخلي، واحترام سيادة الدول، ودعم الحلول السياسية السلمية لتجنب المزيد من التدخلات الخارجية والصراعات طويلة الأمد

١٠. الصراعات والأزمات في العالم العربي

يواجه العالم العربي منذ عقود سلسلة من الصراعات السياسية والأمنية التي أثرت بشكل مباشر على استقرار المنطقة والتنمية الاقتصادية والأوضاع الإنسانية. وتُعد هذه الأزمات من أهم القضايا المطروحة داخل جامعة الدول العربية، لأنها لا تؤثر فقط على الدول التي تشهد النزاعات، بل تمتد آثارها إلى الأمن الإقليمي، والهجرة، والاقتصاد، والعلاقات الدولية، والتدخلات الأجنبية.

تختلف طبيعة الصراعات في العالم العربي بين احتلالات طويلة الأمد، وحروب أهلية، وصراعات سياسية داخلية، وتدخلات إقليمية ودولية. ومع مرور الوقت، أصبحت بعض هذه الأزمات مترابطة، حيث ساهم ضعف الاستقرار في دولة معينة في زيادة التوتر في دول مجاورة، وخلق بيئة مناسبة لانتشار الجماعات المسلحة والتدخلات الخارجية.

١٠.١ القضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني الإسرائيلي

تُعتبر القضية الفلسطينية القضية المركزية في العالم العربي منذ منتصف القرن العشرين، وهي من أطول وأعقد الصراعات في التاريخ الحديث. بدأت جذور الصراع مع تزايد الهجرة اليهودية إلى فلسطين خلال فترة الانتداب البريطاني، ثم تصاعدت التوترات بعد صدور قرار تقسيم فلسطين من قبل الأمم المتحدة عام ١٩٤٧، والذي نص على إقامة دولتين عربية ويهودية

في عام ١٩٤٨، أُعلن قيام إسرائيل، ما أدى إلى اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية الأولى ونزوح مئات الآلاف من الفلسطينيين فيما يُعرف بالنكبة. ومنذ ذلك الوقت، استمرت الصراعات والحروب بين إسرائيل والدول العربية، إضافة إلى المواجهات المستمرة مع الفلسطينيين

بعد حرب عام ١٩٦٧، احتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، وهي مناطق يعتبرها الفلسطينيون أساس دولتهم المستقبلية. ومنذ ذلك الحين، أصبحت قضايا الاحتلال، والاستيطان، واللاجئين، ووضع القدس، والحدود، والأمن من أهم نقاط الخلاف في المفاوضات

شهد الصراع عدة محطات مهمة، منها اتفاقيات اتفاقية أوسلو في التسعينيات، التي أدت إلى إنشاء السلطة الفلسطينية، لكنها لم تنجح في إنهاء الصراع بشكل نهائي. كما اندلعت انتفاضتان فلسطينيتان، إضافة إلى حروب متكررة في قطاع غزة.

تتهم الدول العربية ومنظمات حقوقية إسرائيل بممارسة سياسات تشمل التوسع الاستيطاني، والحصار، والانتهاكات بحق المدنيين الفلسطينيين، بينما تؤكد إسرائيل أن سياساتها تأتي ضمن متطلبات الأمن ومواجهة الجماعات المسلحة.
تُعد القضية الفلسطينية من أكثر القضايا تأثيرًا على الرأي العام العربي، كما أنها تلعب دورًا مهمًا في العلاقات الإقليمية والدولية. بالنسبة إلى جامعة الدول العربية، تظل القضية الفلسطينية قضية أساسية مرتبطة بحق تقرير المصير، وإنهاء الاحتلال، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية

١٠٢ الحرب في سوريا

بدأت الأزمة في سوريا عام ٢٠١١ مع احتجاجات شعبية طالبت بالإصلاح السياسي وتحسين الأوضاع الاقتصادية، في سياق أحداث الربيع العربي. إلا أن المواجهات بين المتظاهرين والقوات الحكومية تصاعدت بسرعة وتحولت إلى نزاع مسلح واسع النطاق

مع مرور الوقت، أصبحت الحرب السورية واحدة من أكثر الصراعات تعقيدًا في العالم، حيث شاركت فيها أطراف محلية وإقليمية ودولية متعددة. انقسمت القوى داخل سوريا بين الحكومة السورية، وفصائل المعارضة المسلحة، والجماعات الكردية، والتنظيمات المتطرفة مثل داعش.

كما تدخلت عدة دول في الصراع بشكل مباشر أو غير مباشر. دعمت روسيا و إيران الحكومة السورية سياسيًا وعسكريًا، بينما دعمت بعض الدول الغربية والإقليمية جماعات معارضة مختلفة. كما نفذت تركيا عمليات عسكرية في شمال سوريا بسبب مخاوف تتعلق بالأمن الحدودي والجماعات الكردية المسلحة.

أدت الحرب إلى كارثة إنسانية ضخمة، حيث قُتل مئات الآلاف، ونزح الملايين داخل سوريا وخارجها. كما دُمرت مدن كاملة وتعرض الاقتصاد السوري لانهيار كبير، إضافة إلى تراجع الخدمات الصحية والتعليمية والبنية التحتية.

سياسيًا، أدت الأزمة السورية إلى انقسامات حادة داخل المنطقة العربية والمجتمع الدولي، كما أصبحت سوريا ساحة للصراع بين القوى الإقليمية والدولية. ورغم عدة محاولات للتوصل إلى حل سياسي من خلال مفاوضات دولية، لا تزال الأزمة مستمرة مع تعقيدات تتعلق بإعادة الإعمار وعودة اللاجئين ومستقبل النظام السياسي في البلاد.

١٠٣ الحرب في اليمن

تُعد الحرب في اليمن واحدة من أخطر الأزمات الإنسانية والسياسية في العالم العربي. بدأت الأزمة بشكلها الحالي بعد احتجاجات الربيع العربي عام ٢٠١١، التي أدت إلى تنحي الرئيس علي عبد الله صالح وانتقال السلطة إلى الرئيس عبد ربه منصور هادي.

لكن الخلافات السياسية والانقسامات الداخلية استمرت، وتمكن الحوثيون من السيطرة على العاصمة صنعاء عام ٢٠١٤، ما أدى إلى تصاعد النزاع. وفي عام ٢٠١٥، تدخل تحالف عربي بقيادة السعودية العربية دعمًا للحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا.

تحول الصراع إلى حرب طويلة ومعقدة شاركت فيها أطراف محلية وإقليمية متعددة، وأدى ذلك إلى تدهور الأوضاع الإنسانية بشكل خطير. يعاني ملايين اليمنيين من نقص الغذاء والدواء والمياه النظيفة، كما انتشرت الأمراض وسوء التغذية في عدة مناطق.

أثرت الحرب أيضًا على الأمن الإقليمي، خاصة بسبب موقع اليمن الاستراتيجي قرب البحر الأحمر ومضيق باب المندب، أحد أهم الممرات البحرية العالمية. كما أثارت الهجمات على السفن والمنشآت النفطية مخاوف دولية تتعلق بأمن الملاحة والطاقة. ورغم وجود محاولات للتهدئة ووقف إطلاق النار، لا يزال اليمن يواجه تحديات كبيرة تتعلق بإعادة الاستقرار السياسي، وإعادة ب مؤسسات الدولة، وتحسين الوضع الإنساني

IHSAN MUN

١٠٤ الأزمة السودانية

شهد Sudan خلال السنوات الأخيرة أزمة سياسية وأمنية معقدة نتيجة الصراع على السلطة والانقسامات الداخلية. بدأت مرحلة جديدة من الأزمة بعد الاحتجاجات الشعبية التي أدت إلى إسقاط الرئيس عمر البشير عام ٢٠١٩ بعد عقود من الحكم.

دخل السودان بعد ذلك في مرحلة انتقالية شهدت توترات بين المكون المدني والعسكري، ثم تصاعدت الخلافات لاحقًا بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، لتتحول إلى مواجهات مسلحة واسعة في عام ٢٠٢٣.

أدت الحرب إلى تدهور كبير في الأوضاع الإنسانية، حيث نزح الملايين داخل السودان وخارجه، وتعرضت البنية التحتية للتدمير، كما واجهت البلاد نقصًا حادًا في الخدمات الأساسية والرعاية الصحية والغذاء.

وتكمن خطورة الأزمة السودانية في تأثيرها على استقرار منطقة القرن الإفريقي وشمال إفريقيا، خاصة مع انتشار السلاح وتزايد مخاطر النزوح وعدم الاستقرار الحدودي. كما تخشى عدة دول من تحول السودان إلى ساحة صراع إقليمي بسبب التدخلات الخارجية والمنافسة على النفوذ.

بالنسبة إلى جامعة الدول العربية تمثل الأزمة السودانية تحديًا كبيرًا يتعلق بدعم الاستقرار، ومنع انهيار مؤسسات الدولة، وتشجيع الحلول السياسية والحوار بين الأطراف المتصارعة.

١٠٥ الوضع في ليبيا بعد ٢٠١١

شهدت ليبيا تغيرات جذرية بعد سقوط نظام معمر القذافي عام ٢٠١١ نتيجة الاحتجاجات الشعبية والتدخل العسكري لحلف قوة الناتو. ورغم انتهاء حكم القذافي، لم تتمكن ليبيا من بناء نظام سياسي مستقر، بل دخلت البلاد في مرحلة طويلة من الانقسام والصراع الداخلي.

ظهرت حكومات ومؤسسات متنافسة في شرق وغرب البلاد، كما انتشرت الميليشيات المسلحة التي سيطرت على مناطق مختلفة. وأدى ضعف مؤسسات الدولة إلى زيادة التدخلات الخارجية، حيث دعمت قوى إقليمية ودولية أطرافًا مختلفة داخل الصراع الليبي.

كما أصبحت ليبيا نقطة رئيسية للهجرة غير الشرعية عبر البحر المتوسط، مما جعل الأزمة الليبية قضية مرتبطة بالأمن الأوروبي والإقليمي. إضافة إلى ذلك، أثرت حالة عدم الاستقرار على إنتاج النفط الليبي، الذي يُعد من أهم الموارد الاقتصادية في البلاد.

شهدت السنوات الأخيرة عدة محاولات لإجراء حوار سياسي وتوحيد المؤسسات وتنظيم انتخابات، إلا أن الخلافات السياسية والأمنية لا تزال تعيق تحقيق استقرار كامل.

وتُبرز الحالة الليبية التحديات التي تواجه الدول بعد انهيار الأنظمة السياسية، خاصة في ظل غياب مؤسسات قوية وانتشار السلاح والتدخلات الأجنبية. كما تعكس أهمية دور جامعة الدول العربية في دعم الحلول السياسية والحفاظ على وحدة الدول العربية وسيادتها

IHSAN MUN

II. أشكال النفوذ الأجنبي الحديثة

لم يعد النفوذ الأجنبي في العالم العربي يعتمد فقط على الاحتلال العسكري المباشر أو السيطرة السياسية التقليدية كما كان في فت الاستعمار القديم، بل تطورت أساليب التأثير مع تطور النظام الدولي والتكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة. وفي العصر الحالي، أصبحت القوى الدولية تستخدم أدوات اقتصادية وإعلامية وثقافية ورقمية للتأثير على الدول العربية وتوجيه سياساتها الداخلية والخارجية بما يخدم مصالحها الاستراتيجية.

وقد أدى التطور التكنولوجي والعولمة إلى جعل النفوذ الأجنبي أكثر تعقيدًا وأقل وضوحًا من الماضي، حيث يمكن للدول أو الشركات أو المؤسسات الدولية التأثير على المجتمعات والرأي العام والاقتصاد وحتى الأمن القومي دون وجود عسكري مباشر
بالنسبة إلى جامعة الدول العربية، تمثل أشكال النفوذ الحديثة تحديًا كبيرًا، لأنها تؤثر على استقلال القرار السياسي، والهوية الثقافية، والأمن المعلوماتي، والاستقرار الاقتصادي في العالم العربي.

II.I النفوذ الاقتصادي

يُعد النفوذ الاقتصادي من أهم أدوات التأثير الحديثة في العلاقات الدولية، حيث تستخدم الدول الكبرى والمؤسسات الاقتصادية العالمية قوتها المالية للتأثير على سياسات الدول الأخرى. ويظهر هذا النفوذ في العالم العربي من خلال الاستثمارات الأجنبية، والقروض، والمساعدات الاقتصادية، والعقوبات، والتحكم في الأسواق والطاقة والتكنولوجيا.

تعتمد العديد من الدول العربية على الاقتصاد العالمي في مجالات التجارة والطاقة والاستيراد والتكنولوجيا، مما يجعلها عرضة للضغوط الاقتصادية الخارجية. فالدول الكبرى قد تستخدم العقوبات الاقتصادية أو القيود التجارية للضغط على حكومات معينة بهدف تغيير سياساتها أو مواقفها السياسية.

كما تلعب المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي دورًا مهمًا في اقتصادات بعض الدول العربية من خلال تقديم القروض وبرامج الإصلاح الاقتصادي. ورغم أن هذه البرامج تهدف أحيانًا إلى دعم الاستقرار الاقتصادي، إلا أن بعض المنتقدين يرون أنها قد تؤدي إلى زيادة الديون أو فرض سياسات اقتصادية تتناسب مع مصالح القوى الكبرى أكثر من احتياجات الشعوب المحلية.

بالإضافة إلى ذلك، تستخدم بعض الدول الاستثمارات والمساعدات الاقتصادية كوسيلة لتعزيز نفوذها السياسي داخل المنطقة. فالدعم المالي قد يرتبط أحيانًا بمواقف سياسية أو تحالفات إقليمية معينة.

كما أصبح التحكم في التكنولوجيا والطاقة وسلاسل الإمداد جزءًا من النفوذ الاقتصادي الحديث. فالدول التي تمتلك التكنولوجيا المتقدمة أو الشركات الكبرى تستطيع التأثير على اقتصادات الدول النامية من خلال التحكم في البرمجيات، والاتصالات، والذكاء الاصطناعي، والبنية التحتية الرقمية.

ويثير النفوذ الاقتصادي عدة نقاشات داخل جامعة الدول حول كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على الاستقلال الوطني وتقليل الاعتماد المفرط على القوى الخارجية

١١.٢ الإعلام الغربي والتأثير الثقافي

أصبح الإعلام من أقوى أدوات النفوذ في العصر الحديث، حيث تلعب القنوات الفضائية، والأفلام، والمنصات الرقمية، ووسائل التواصل الاجتماعي دورًا كبيرًا في تشكيل الرأي العام والتأثير على الثقافة والهوية والقيم الاجتماعية.

تمتلك الدول الغربية وشركات الإعلام العالمية نفوذًا واسعًا في المجال الإعلامي والثقافي بسبب سيطرتها على جزء كبير من صناعة الأفلام، والأخبار، ومنصات التواصل، وخدمات البث الرقمي. ونتيجة لذلك، يتعرض الشباب العربي بشكل مستمر لمحتوى أجنبي يؤثر على طريقة التفكير وأنماط الحياة والقيم الاجتماعية.

يرى بعض الباحثين أن هذا التأثير الثقافي يساهم في تعزيز الانفتاح والتبادل الثقافي والتطور التكنولوجي، بينما يرى آخرون أنه قد يؤدي إلى تراجع بعض عناصر الهوية الثقافية العربية والإسلامية، وانتشار أنماط ثقافية لا تتناسب دائمًا مع خصوصية المجتمعات العربية.

كما تلعب وسائل الإعلام الدولية دورًا مهمًا في تغطية القضايا السياسية في العالم العربي، وهو ما يمنحها قدرة على التأثير في صورة الدول والحكومات أمام الرأي العام العالمي. ويتهم بعض المسؤولين العرب وسائل إعلام غربية بالتحيز أو تقديم روايات تخدم مصالح سياسية معينة، خاصة في قضايا مثل الصراعات والحروب وحقوق الإنسان.

ووسائل التواصل الاجتماعي أيضًا أصبحت عنصرًا رئيسيًا في التأثير السياسي والثقافي. فقد لعبت هذه المنصات دورًا مهمًا خلال الربيع العربي في تنظيم الاحتجاجات ونشر المعلومات، لكنها استُخدمت كذلك لنشر الشائعات والدعاية السياسية وخطابات الكراهية والتأثير على الرأي العام. ويثير هذا الموضوع نقاشًا واسعا داخل جامعة الدول العربية حول كيفية تحقيق التوازن بين حرية الإعلام وحماية الأمن القومي والحفاظ على الهوية الثقافية العربية

١١.٣ الحروب المعلوماتية والأمن السيبراني

مع التطور التكنولوجي السريع، أصبحت الحروب المعلوماتية و الهجمات السيبرانية من أخطر أدوات النفوذ والصراع في العالم الحديث. فلم تعد الحروب تقتصر على المواجهات العسكرية التقليدية، بل أصبحت تشمل استهداف المعلومات، والشبكات الإلكترونية، والبنية التحتية الرقمية، والرأي العام عبر الإنترنت.

تعتمد الدول الحديثة بشكل كبير على الأنظمة الرقمية في قطاعات حيوية مثل البنوك، والطاقة، والمياه، والمطارات، والاتصالات، والدفاع، مما يجعل الأمن السيبراني قضية مرتبطة مباشرة بالأمن القومي.

تشهد العالم العربي خلال السنوات الأخيرة تصاعدًا في الهجمات الإلكترونية ومحاولات الاختراق والتجسس الرقمي، سواء من قبل دول أو جماعات منظمة أو قراصنة إلكترونيين. وقد استهدفت بعض هذه الهجمات مؤسسات حكومية، وشركات نفط، ووسائل إعلام، وبنى تحتية حيوية.

كما أصبحت المعلومات نفسها سلاحًا سياسيًا. فالحروب المعلوماتية تشمل نشر الأخبار المضللة، والتلاعب بالمعلومات، واستخدام الحسابات الوهمية والبروباغندا الرقمية للتأثير على المجتمعات والانتخابات والرأي العام.

وتخشى العديد من الدول من استخدام التكنولوجيا الحديثة للتدخل في شؤونها الداخلية أو زعزعة استقرارها السياسي والاجتماعي. كما تثير تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة مخاوف متزايدة تتعلق بالخصوصية والسيادة الرقمية.

وفي الوقت نفسه، تواجه الدول العربية تحديات تتعلق بضعف البنية التحتية الرقمية أو نقص الخبرات في مجال الأمن السيبراني مقارنة ببعض القوى الكبرى، مما يزيد من خطر تعرضها للهجمات أو الاعتماد على شركات أجنبية في إدارة الأنظمة الرقمية.

بالنسبة إلى جامعة الدول العربية أصبح الأمن السيبراني جزءًا أساسيًا من الأمن القومي العربي، وتزداد الدعوات إلى تعزيز التعاون العربي في مجالات حماية البيانات، وتطوير التكنولوجيا المحلية، ومواجهة الحروب المعلوماتية، وتقليل الاعتماد على الأنظمة الأجنبية الحساسة

١٢. دور المنظمات والتحالفات

تلعب المنظمات الدولية والإقليمية والتحالفات السياسية والعسكرية دورًا أساسيًا في تشكيل العلاقات داخل العالم العربي والتعامل مع الأزمات والصراعات المختلفة. ومع تصاعد النزاعات الداخلية والتدخلات الأجنبية والتحديات الاقتصادية والأمنية، أصبحت هذه المنظمات جزءًا مهمًا من إدارة الأزمات وصنع القرار في المنطقة.

وتختلف أدوار هذه المؤسسات بين الوساطة السياسية، وحفظ الأمن، وتقديم المساعدات الإنسانية، ودعم التنمية الاقتصادية، وفرض العقوبات، أو حتى التدخل العسكري في بعض الحالات. إلا أن فعالية هذه المنظمات كثيرًا ما تتأثر باختلاف مصالح الدول الأعضاء، والتنافس الدولي، والانقسامات السياسية داخل المنطقة.

بالنسبة إلى لجنة جامعة الدول العربية، فإن دراسة دور المنظمات والتحالفات ضروري لفهم كيفية إدارة الأزمات العربية، وتأثير القوى الدولية والإقليمية على القرارات السياسية والأمنية في العالم العربي

١٢.١ دور جامعة الدول العربية

تأسست جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ بهدف تعزيز التعاون بين الدول العربية، والدفاع عن المصالح المشتركة، والحفاظ على استقلال وسيادة الدول الأعضاء، وتقوية العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بينها

تضم الجامعة العربية عددًا كبيرًا من الدول العربية، وتُعد أقدم منظمة إقليمية في المنطقة. ومنذ تأسيسها، لعبت دورًا مهمًا في مناقشة القضايا العربية الرئيسية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، والصراعات الإقليمية، والتعاون الاقتصادي، والأمن القومي العربي.

فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، اعتبرت الجامعة العربية فلسطين قضية مركزية للعالم العربي، ودعمت الحقوق الفلسطينية في المحافل الدولية. كما أطلقت مبادرات سياسية مثل مبادرة السلام العربية عام ٢٠٠٢، التي دعت إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة مقابل تحقيق السلام والتطبيع مع الدول العربية.

كما شاركت الجامعة العربية في محاولات الوساطة في العديد من الأزمات، مثل الأوضاع في لبنان والسودان وليبيا وسوريا واليمن. وعقدت قمة عربية طارئة لمناقشة القضايا الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تواجه المنطقة.

IHSAN MUN

خلال أحداث الربيع العربي، واجهت الجامعة العربية تحديات كبيرة بسبب اختلاف مواقف الدول الأعضاء تجاه الثورات والتدخلات الخارجية. ففي بعض القضايا، مثل الأزمة السورية، اتخذت الجامعة قرارات مثيرة للجدل مثل تعليق عضوية سوريا لفترة من الزمن، بينما شهدت أزمات أخرى انقسامات واضحة بين الدول العربية حول كيفية التعامل معها.

ورغم أهمية الجامعة العربية، يواجه دورها انتقادات تتعلق بضعف قدرتها على تنفيذ القرارات أو فرض حلول فعالة للنزاعات، خاصة بسبب اعتمادها على توافق الدول الأعضاء واختلاف المصالح السياسية بينها. كما يرى بعض المحللين أن غياب آليات تنفيذ قوية يقلل من فعالية المنظمة مقارنة ببعض المنظمات الإقليمية الأخرى.

ومع ذلك، تبقى جامعة الدول العربية منصة أساسية للحوار والتنسيق العربي، خاصة في القضايا المرتبطة بالأمن القومي، والسيادة، والتعاون الاقتصادي، ومواجهة التدخلات الأجنبية

١٢.٢ دور المنظمات الدولية

تلعب المنظمات الدولية دورًا كبيرًا في إدارة الأزمات والصراعات داخل العالم العربي، سواء من خلال الوساطة السياسية أو المساعدات الإنسانية أو حفظ السلام أو العقوبات الدولية.

تُعد الأمم المتحدة من أهم المنظمات الدولية المؤثرة في المنطقة. فمن خلال مجلس الأمن الدولي، يتم إصدار قرارات تتعلق بالحروب والعقوبات وعمليات حفظ السلام والتدخلات العسكرية. وقد لعب مجلس الأمن دورًا مهمًا في قضايا مثل الحرب في ليبيا، والأزمة في سوريا، والصراع في اليمن.

كما تقدم وكالات الأمم المتحدة مساعدات إنسانية واسعة في مناطق النزاعات، مثل دعم اللاجئين وتوفير الغذاء والرعاية الصحية والتعليم. وتُعد منظمات مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة من أبرز الجهات العاملة في الأزمات الإنسانية داخل العالم العربي.

إلى جانب الأمم المتحدة، تلعب المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي دورًا مؤثرًا في اقتصادات بعض الدول العربية عبر القروض وبرامج الإصلاح الاقتصادي.

ورغم أهمية المنظمات الدولية، تواجه أحيانًا انتقادات تتعلق بازدواجية المعايير أو التأثر بمصالح القوى الكبرى، خاصة أن بعض الدول الكبرى تمتلك نفوذًا واسعًا داخل المؤسسات الدولية. كما يرى بعض المسؤولين العرب أن التدخلات الدولية قد تؤدي أحيانًا إلى تقليل استقلالية القرار الوطني.

وفي المقابل، تؤكد هذه المنظمات أن دورها يهدف إلى حفظ الأمن الدولي، ومنع الحروب، وحماية حقوق الإنسان، ودعم التنمية والاستقرار.

١٢.٣ دور التحالفات الإقليمية

إلى جانب المنظمات الرسمية، تلعب التحالفات الإقليمية دورًا متزايدًا في التأثير على الأوضاع السياسية والأمنية في العالم العربي. وتتشكل هذه التحالفات عادة بناءً على المصالح المشتركة، أو التهديدات الأمنية، أو التعاون الاقتصادي والعسكري.

من أبرز التحالفات المؤثرة في المنطقة مجلس التعاون الخليجي، الذي تأسس عام ١٩٨١ ويضم عددًا من دول الخليج العربي. يهدف المجلس إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والأمني والسياسي بين الدول الأعضاء، وقد لعب دورًا مهمًا في قضايا الأمن الإقليمي والطاقة والاستقرار الاقتصادي.

كما ظهرت تحالفات عسكرية وسياسية مرتبطة بالأزمات الإقليمية، مثل التحالف العربي في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية، والذي تدخل عسكريًا عام ٢٠١٥ دعمًا للحكومة اليمنية.

إضافة إلى ذلك، تؤثر تحالفات دولية أخرى على المنطقة العربية، مثل حلف شمال الأطلسي، الذي شارك في التدخل العسكري في ليبيا عام ٢٠١١، فضلًا عن الشراكات الأمنية والعسكرية بين بعض الدول العربية والقوى الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين.

كما تلعب التحالفات الاقتصادية دورًا متزايدًا في المنطقة، خاصة في مجالات الطاقة، والتجارة، والاستثمارات، والتكنولوجيا، والنقل البحري.

لكن هذه التحالفات قد تؤدي أحيانًا إلى زيادة الانقسامات الإقليمية عندما تدعم أطرافًا مختلفة في النزاعات العربية. ففي بعض الأزمات، أصبحت الدول العربية نفسها جزءًا من محاور وتحالفات متنافسة، مما زاد من تعقيد الحلول السياسية.

وبالنسبة إلى جامعة الدول العربية، يبقى التحدي الأساسي هو تحقيق توازن بين التعاون مع المنظمات والتحالفات الدولية والإقليمية، وبين الحفاظ على استقلال القرار العربي ومنع تحول المنطقة إلى ساحة صراع بين القوى الخارجية

IHSAN MUN

١٣. الوضع السياسي الحالي والتحديات المستقبلية

تشكل الشرق الأوسط خلال القرن العشرين تحت تأثير الحدود التي رسمتها القوى الاستعمارية والاستقطابات الايديولوجية والتدخلات العالمية المرتبطة بالنفط. أما اليوم فقد تحول الى نظام جيوسياسي جديد يتجاوز المنافسة التقليدية بين الدول حيث أصبحت التهديدات غير المتماثلة وتعدد الفاعلين عناصر أساسية فيه. وفي هذا النظام الجديد لم تعد الخريطة السياسية تحدد فقط عبر الحدود الرسمية بل أيضا من خلال مناطق النفوذ والحروب بالوكالة ومشاريع القوة الإقليمية.

ويقع العالم العربي في مركز هذا التحول حيث يواجه في الوقت نفسه مشكلات هيكلية تراكمت تاريخيا وأزمات جديدة متسارعة. فما زالت الحدود المصطنعة الموروثة من الاستعمار وتقاليد الحكم السلطوي والانقسامات الطائفية تؤثر في المنطقة بينما تزيد التغيرات المناخية ونقص المياه والغذاء والنمو السكاني السريع وضغوط التحول الاقتصادي من هشاشة الأوضاع.

وقد أدت الاضطرابات السياسية بعد الربيع العربي إلى تغيير انظمة في بعض الدول وفي دول أخرى إلى ضعف سلطة الدولة واندلاع حروب اهلية طويلة. كما هزت هذه التطورات النظام الإقليمي بشكل دائم وسببت تآكلا كبيرا في قدرات الدولة في دول مثل سوريا وليبيا واليمن والعراق.

وزاد هذا الوضع الهش من حدة التنافس بين القوى العالمية والإقليمية. فإلى جانب القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين تسعى قوى اقليمية مثل ايران وتركيا الى توسيع مناطق نفوذها في العالم العربي. وغالبا ما يتم هذا التنافس عبر الحروب بالوكالة والاستثمارات الاقتصادية وسياسات الطاقة والتحالفات الدبلوماسية بدلا من الحروب المباشرة. ونتيجة لذلك تجد الدول العربية نفسها مضطرة الى تحقيق توازن معقد بين الضغوط الخارجية والمشكلات الداخلية البنيوية.

كما تعد التبعيات الاقتصادية وسياسات الطاقة من العناصر الأساسية في هذا المشهد. فموارد النفط والغاز تجعل المنطقة مركزا استراتيجيا للاقتصاد العالمي لكنها في الوقت نفسه تزيد من تعرضها للتدخلات الخارجية. ومن جهة أخرى يشكل تراجع الموارد المائية وانخفاض القدرة الزراعية وتأثيرات أزمة المناخ بعضا من أخطر التحديات البنيوية التي تهدد استقرار المنطقة على المدى الطويل.

وفي الختام فإن الوضع الحالي للعالم العربي متعدد الأبعاد الى درجة لا يمكن تفسيره فقط من خلال الأزمات السياسية او العسكرية. فقد أصبحت المنطقة نقطة تلتقي فيها قضايا الأمن والاقتصاد والبيئة والتنافس الدولي في وقت واحد. ولذلك فإن مستقبل العالم العربي لا يحمل اهمية فقط لدول المنطقة بل ايضا لاستقرار النظام العالمي بأكمله.

١٣.١ الوضع السياسي الحالي في العالم العربي

يتسم الوضع السياسي الحالي في العالم العربي بدرجة كبيرة من التنوع والتعقيد. فبعض الدول العربية تشهد حالة من الاستقرار النسبي وتسعى إلى تنفيذ مشاريع اقتصادية وتنموية كبرى، بينما لا تزال دول أخرى تعاني من النزاعات المسلحة أو الأزمات السياسية والاقتصادية.

في بعض الدول، أدت الصراعات الداخلية والحروب إلى إضعاف مؤسسات الدولة وتراجع الخدمات الأساسية وانتشار الجماعات المسلحة. كما هو الحال في سوريا واليمن وليبيا والسودان. وقد تسبب ذلك في أزمات إنسانية ونزوح ملايين الأشخاص داخل المنطقة وخارجها.

في المقابل، تحاول بعض الدول العربية تعزيز الاستقرار الداخلي من خلال خطط الإصلاح الاقتصادي وتطوير البنية التحتية وجذب الاستثمارات الأجنبية. كما تسعى بعض الحكومات إلى تنويع اقتصاداتها وتقليل الاعتماد على النفط، خاصة في ظل التغيرات العالمية المتعلقة بالطاقة والاقتصاد.

كما يشهد العالم العربي تغيرات في العلاقات الإقليمية، حيث ظهرت محاولات لإعادة بناء العلاقات بين بعض الدول العربية بعد سنوات من التوتر السياسي. وشهدت المنطقة أيضًا عودة الاهتمام بالتعاون الاقتصادي والاستثماري والمشاريع الإقليمية المشتركة.
ورغم هذه التطورات، لا تزال المنطقة تواجه تحديات تتعلق بالبطالة، والفقر، والفساد، وضعف المشاركة السياسية في بعض الدول، إضافة إلى استمرار تأثير التدخلات الخارجية على القرارات السياسية والأمنية.

١٣.٢ تحديات السيادة العربية

تُعد قضية السيادة من أهم التحديات التي تواجه الدول العربية في العصر الحديث. فمع تصاعد العولمة والتدخلات الإقليمية والدولية، أصبح الحفاظ على استقلال القرار الوطني أكثر صعوبة في بعض الحالات.

تعاني بعض الدول العربية من وجود قوات أجنبية أو قواعد عسكرية خارجية على أراضيها، بينما تواجه دول أخرى ضغوطًا سياسية أو اقتصادية تؤثر على سياساتها الداخلية والخارجية. كما ساهمت النزاعات الداخلية في فتح المجال أمام تدخلات إقليمية ودولية واسعة.

وتشمل تحديات السيادة أيضًا الاعتماد الاقتصادي الكبير على الخارج، خاصة في مجالات الغذاء، والتكنولوجيا، والطاقة، والسلاح، مما قد يجعل بعض الدول عرضة للضغوط السياسية أو الاقتصادية.

إضافة إلى ذلك، أصبحت السيادة الرقمية والأمن السيبراني من القضايا الحديثة المهمة، حيث تعتمد الدول بشكل متزايد على التكنولوجيا الأجنبية في مجالات الاتصالات والبيانات والبنية التحتية الرقمية. وهذا يثير مخاوف تتعلق بحماية المعلومات والخصوصية والأمن القومي.

كما تواجه بعض الدول تحديات مرتبطة بالانقسامات الداخلية والطائفية والعرقية، والتي قد تستغلها قوى خارجية للتأثير على الاستقرار السياسي.

وبالنسبة إلى جامعة الدول العربية، فإن حماية السيادة العربية تتطلب تعزيز التعاون الأمني والسياسي والاقتصادي بين الدول العربية، وتقوية مؤسسات الدولة، وتقليل الاعتماد المفرط على القوى الخارجية

١٣.٣ الأمن الغذائي والمائي

يُعتبر الأمن الغذائي والمائي من أخطر التحديات المستقبلية التي تواجه العالم العربي، خاصة مع تزايد عدد السكان، والتغير المناخي، وارتفاع أسعار الغذاء عالميًا، ونقص الموارد المائية في العديد من الدول.

تعتمد عدة دول عربية بشكل كبير على استيراد الغذاء من الخارج، مما يجعلها معرضة للتأثر بالأزمات الاقتصادية العالمية أو الحروب أو اضطرابات سلاسل الإمداد الدولية. وقد أظهرت الأزمات العالمية الأخيرة أهمية تحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي الغذائي.

كما تعاني المنطقة العربية من مشكلات مائية متزايدة بسبب قلة الأمطار، والتصحر، وارتفاع درجات الحرارة، و الاستخدام غير المستدام للموارد المائية. وتواجه بعض الدول العربية توترات مرتبطة بالأنهار المشتركة و السدود ومصادر المياه العابرة للحدود.

وتُعد قضية سد النهضة الإثيوبي من أبرز القضايا المرتبطة بالأمن المائي في المنطقة، خاصة بالنسبة إلى مصر والسودان، بسبب المخاوف المتعلقة بتأثير السد على مياه نهر النيل.

كما تؤثر الحروب والصراعات على الأمن الغذائي والمائي من خلال تدمير الأراضي الزراعية والبنية التحتية وتعطيل سلاسل الإمداد.

وفي ظل هذه التحديات، تزداد الدعوات إلى تعزيز التعاون العربي في مجالات الزراعة، وتحلية المياه، والطاقة المتجددة، وإدارة الموارد الطبيعية، وتطوير التكنولوجيا الزراعية.

١٣.٤ مستقبل الاستقرار في المنطقة

يعتمد مستقبل الاستقرار في العالم العربي على قدرة الدول العربية على معالجة الأزمات الداخلية وتعزيز التعاون الإقليمي ومواجهة التحديات الاقتصادية والأمنية المشتركة.

هناك عدة عوامل قد تساعد على تعزيز الاستقرار، مثل تحسين الأوضاع الاقتصادية، وتوفير فرص العمل للشباب، وتقوية مؤسسات الدولة، وتحقيق التنمية المستدامة، وتطوير التعليم والتكنولوجيا، ودعم الحلول السياسية للنزاعات بدلًا من المواجهات العسكرية.

كما أن تعزيز التعاون العربي في مجالات الاقتصاد والطاقة والأمن والغذاء والتكنولوجيا يمكن أن يقلل من الاعتماد على ال الخارجية ويزيد من قدرة الدول العربية على مواجهة الأزمات.

وفي المقابل، قد تؤدي استمرار النزاعات المسلحة، والتدخلات الأجنبية، والأزمات الاقتصادية، والتوترات الطائفية والسياسية إلى زيادة عدم الاستقرار في بعض أجزاء المنطقة.

كما ستلعب التغيرات الدولية دورًا مهمًا في مستقبل العالم العربي، خاصة مع تصاعد التنافس بين القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا على النفوذ السياسي والاقتصادي والتكنولوجي.

وبالنسبة إلى جامعة الدول العربية، فإن التحدي الرئيسي في المستقبل سيكون تحقيق توازن بين حماية الأمن القومي العربي، والحفاظ على سيادة الدول، وتشجيع التنمية والاستقرار، والتعامل مع التغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة

١٤. أسئلة يجب الإجابة عليها

١- كيف يمكن للدول العربية، في ظل الحدود المصطنعة التي رسمتها اتفاقية سايكس بيكو والإرث الاستعماري، تحميل القوى الخارجية مسؤولية عدم الاستقرار السياسي الحالي، وكيف يمكن معالجة هذه المسؤولية التاريخية اليوم ضمن إطار القانون الدولي؟

٢- هل ما تزال نقاط الضعف المؤسسية وهياكل التبعية الاقتصادية التي خلقها الاستعمار في العالم العربي مستمرة حتى اليوم، وما الخطوات الهيكلية التي يمكن لجامعة الدول العربية اتخاذها لتجاوز هذا الإرث؟

٣- في ظل الانقسامات السياسية العميقة بين الدول الأعضاء، هل تستطيع جامعة الدول العربية تطوير موقف مشترك وملزم ضد التدخلات الأجنبية، وكيف يمكن تعزيزها مؤسسيا لتحقيق هذا الهدف؟

٤- إلى أي مدى يقيد الاعتماد التقني واللوجستي للدول العربية على أنظمة السلاح الغربية استقلالية سياستها الخارجية؟ وهل يمكن لتطوير صناعات دفاعية محلية أن يخفف من هذا الاعتماد؟

٥- ما الاصلاحات التي يجب تنفيذها لزيادة فعالية جامعة الدول العربية في حل الأزمات الإقليمية، وكيف يمكن تطوير نماذج حكم شاملة لتقليل النزاعات الطائفية والعرقية في المنطقة؟

٦- كيف يمكن تعزيز التكامل الاقتصادي وفكرة السوق المشتركة بين الدول العربية؟

٧- بعد اتفاقيات ابراهيم، هل ما تزال القضية الفلسطينية تمثل أولوية موحدة للدول العربية، وكيف يمكن للدول العربية تنظيم حملة دبلوماسية منسقة لدعم العضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة؟

٨- كيف يمكن بناء منظومة إعلامية ومعلوماتية مستقلة على المستوى الإقليمي لمواجهة التأثير الغربي على الإعلام العربي والمنصات الرقمية؟ وما نموذج التعاون الذي يجب اعتماده بين الدول العربية في هذا المجال؟

٩- كيف يمكن للدول العربية تحقيق التوازن بين التعاون مع القوى الدولية والحفاظ على السيادة العربية ومنع التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية؟

١٠- ما هي الإجراءات التي يجب أن تتخذها جامعة الدول العربية لتعزيز دورها في حل النزاعات العربية ومنع تصاعد الحروب والأزمات الإنسانية؟

١١- كيف أثرت الصراعات في فلسطين وسوريا واليمن وليبيا والسودان على الأمن والاستقرار الإقليمي في العالم العربي؟

١٢- ما هي مخاطر النفوذ الاقتصادي والإعلامي والسيبراني الأجنبي على الهوية والثقافة والأمن القومي العربي، وكيف يمكن مواجهتها؟

١٣- كيف يمكن للدول العربية تطوير استراتيجيات مشتركة لتحقيق الأمن الغذائي والمائي وتقليل الاعتماد على الخارج في الموارد الأساسية؟

١٤- إلى أي مدى ساهمت التدخلات الخارجية والتحالفات الإقليمية والدولية في تعقيد الأزمات العربية وإطالة أمد الصراعات

١٥- ما هي الخطوات السياسية والاقتصادية والأمنية اللازمة لتحقيق استقرار طويل المدى في العالم العربي ومنع تكرار الأزمات التي ظهرت بعد الربيع العربي؟

ما. المراجع

https://www.historystudies.net/dergi/tar201512dbde4.pdf

https://www.aa.com.tr/tr/analiz/kurgu-ve-gercek-arasinda-osmanlilar-ve-arap-dunyasi/1669207

https://ttk.gov.tr/lawrence-hasimi-araplarini-osmanli-imparatorluguna-karsi-ayaklanmalari-/icin-nasil-aldatti-ingiliz-gizli-belgelerine-gore

https://www.art-izan.org/artizan-arsivi/ortadogu-tarihi-2-bolum-1939-1967-klasik-somurgeciligin-/bolgeden-cekilisi-yukselen-arap-milliyetciligi

https://www.cnnturk.com/ajanda/sykes-picot-anlasmasi-nedir-sykes-picot-anlasmasi-haritadaki-sinirlari-2197551

https://tr.wikipedia.org/wiki/Sykes-Picot_Anla%C5%9Fmas%C4%B1

https://www.haberturk.com/tubitak-ansiklopedi/sykes-picot-anlasmasi-nedir

https://tr.boell.org/tr/2014/06/16/arap-bahari-ile-ortadoguda-degisen-dis-politika-dengeleri-yayinlar

https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/479278

https://tr.euronews.com/2024/01/31/abdnin-orta-doguda-nerede-askeri-usleri-var

https://www.cgtnturk.com/abraham-anlasmalari-ortadoguyu-nasil-atese-surukledi

https://www.aa.com.tr/tr/analiz/camp-david-den-7-ekim-e-israil-in-isgal-politikalari/3690094

/https://tudpam.org/abdnin-orta-dogudaki-askeri-gucu

https://www.art-izan.org/artizan-arsivi/ortadogu-tarihi-2-bolum-1939-1967-klasik-somurgeciligin-/bolgeden-cekilisi-yukselen-arap-milliyetciligi

/https://tuicakademi.org/gecmisten-gunumuze-abdnin-ortadogu-politikasi

https://www.researchgate.net/publication/334736456_SOGUK_SAVAS_IKI_KUTUPLU_DUNYA_THE_COLD_WAR

https://www.kureselsiyaset.org/2025/10/19/yeni-donem-rusya-suriye-iliskileri-esad-sonrasi-olasi-/mimari

https://tr.wikipedia.org/wiki/Arap_So%C4%9Fuk_Sava%C5%9F%C4%B1

https://stratejikortak.com/2021/12/rusyanin-suriye-ic-savasi-baglaminda-dogu-akdeniz-politikasi.html

/https://www.setav.org/baski-araci-olarak-ekonomik-yaptirimlar

https://www.jsga.edu.tr/kurumlar/jsga.edu.tr/Yayinlar/kitaplar2020/IRAK_SAVASINDA_ABD_ORDUSU_e_kitap_1_-_1_.pdf

/https://ordaf.org/irak-ordusunun-cokusu

https://www.academia.edu/43689786/Irak_Sava%C5%9F%C4%B1nda_ABD_Ordusu_The_U_S_Army_in_the_Iraq_War

https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/479278

/https://www.turkiyearastirmalari.org/2024/12/12/yayinlar/analiz/suriye-ic-savasi

/https://lumbuzz.com/cinin-trilyon-dolarlik-bir-kusak-bir-yol-projesi

https://www.sde.org.tr/mithat-isik/genel/rusyanin-suriyede-bes-yili-kose-yazisi-21835

https://www.aa.com.tr/tr/analiz-haber/-kusak-ve-yol-projesi-cin-in-yeni-vizyonu-ve-turkiye/960778

https://21yyte.org/cin-halk-cumhuriyeti/cin-in-bir-kusak-bir-yol-projesi-ve-turk-dunyasi-na-etkileri/29850

/https://www.alquds.co.uk

/https://gate.ahram.org.eg

https://studies.aljazeera.net/ar/article/2011/12/201112311055595238 3.html

https://share.google/gRiK4bSZlBRIqUcAy

https://www.foreignaffairs.com/middle-east

https://www.britannica.com/event/Arab-Spring

https://www.cfr.org/middle-east-and-north-africa

https://www.theconversation.com/arab-spring

https://share.google/o2kQ8Xsryxb215scl

/https://www.sasapost.com

https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage

https://www.washingtoninstitute.org/ar

IHSAN MUN